ميشال إدّه

الشتات اليهودي والصّراع العربي ـ الأسرائيلي

اليهود السوفيات واليهود الأميركيون

دار النهار للنشر

الشتات اليهودي
والصراع العربي - الأسرائيلي

دار النهار للنشر ش.م.ل.
ايلول ١٩٩٠

المقدمة

للمرة الاولى، ينكب باحث عربي على دراسة المواضيع المتعلقة بالشتات اليهودي ودور الطوائف اليهودية في العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة والأتحاد السوفياتي. وسبق لأختصاصيين غربيين ان عالجوا هذه المواضيع ، من وجهة نظر غربية، وقد اتسم بعضها بطابع جدي وعلمي.

وتزداد اهمية هذه الدراسة التي اعدها الوزير السابق ميشال اده صاحب الشخصية الغنية والمتعددة الاختصاص، بالمقاربة المبتكرة في معالجة هذا الموضوع، البالغ الأهمية والخطورة، في ضوء الأحداث الأخيرة وما احاط بها.

فميشال اده تمكن من تجاوز الأطار التاريخي البحت للموضوع، في سبيل تفسير وتحليل جوانب عدة غير مفهومة على حقيقتها في التاريخين اليهودي والصهيوني. وافلح في القاء الضوء على عناصر غير مقروءة في الصراع العربي - الأسرائيلي.

ومع المراجعة التي تنطوي على احداث معاصرة ومعاشة مستمرة في تطوراتها وتفاعلاتها المختلفة، يتراءى حجم الصراع الذي نشأ في المنطقة، وحقيقة القضية في ابعادها التاريخية والدينية والقومية والأنسانية. وهي نواحٍ لحقها كثير من الشوائب والمغالطات، ظهرت نتائجها في

وسائل المعالجة والمواجهة التي ادت الى ما ادت اليه من استمرار الأخطار، واهدار الحقوق، وتعريض الكيانات للتفكك والزوال.

فبداية مواجهة التحدي تكمن في المعرفة. فكيف اذا كان الأمر يتعلق بالمصير، على نحو ما دلت وتدل عليه الوقائع والتطورات، وما نشهده جميعاً في حياتنا اليومية، على الصعيدين اللبناني والعربي.

وقد انصرف ميشال اده باكراً الى البحث في الشؤون اليهودية والصهيونية، وقدّر له ان يجمع من المراجع والكتب والدراسات العائدة الى هذه الشؤون، ما يشكّل مكتبة متخصصة فريدة من نوعها. وهو ما اهَّله لأن يصبح مرجعاً موثوقاً به في كل ما يعود الى اليهودية والصهيونية والصراع العربي - اليهودي.

وان «دار النهار للنشر» التي يسرُّها ان تقدم هذه الدراسة الجديدة الى المكتبة العربية والتي سبق نشرها على اربع حلقات في جريدة «الحياة»، لتأمل في ان يكون لهذه المساهمة العلمية والمميزة دور أساسي في طريقة تكوين القرار ومعالجة الشؤون المصيرية في العالم العربي.

أوهام سائدة وحقائق مجهولة

تشهد منطقة الشرق الاوسط في الوقت الحاضر تطورات مصيرية. وكل الدلائل تشير الى اننا مقبلون على مرحلة بالغة الخطر والدقة وتنطوي على تحولات تدخلنا في المجهول وغير معروفة النتائج مستقبلاً.

فالعملية العسكرية العراقية في الكويت جاءت بعنصر تأزم جديد وغير متوقع، أقله في هذا الحجم الذي اثار قلق العالم كله، ولا تزال نتائجه تتفاعل وتتوالى يوماً بعد يوم.

ولكن الوضع الخطير هذا الناشىء في الخليج لم ولن يحجب الازمة الأساسية المتمثلة في الصراع العربي - الاسرائيلي، وفي المواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية في الاراضي المحتلة. بل على العكس، فهو لا بد ان يدخل في سياقها، وخصوصاً في المحاولات التي ترمي اليها اسرائيل من اجل تحقيق مخططاتها، لأن التوجه الاسرائيلي المتشدد والمتطرف كان قد ظهر قبل ذلك في عملية تأليف الحكومة الاسرائيلية الحالية.

تألفت الحكومة الاسرائيلية الحالية في وقت كان الرأي العام العربي والغربي على السواء، يعيش اجواء خيل معها للبعض ان الحلول تتقدم، استناداً الى ما ظهر من ليونة في الموقف الفلسطيني غداة اعلان السيد ياسر عرفات قبوله بالقرار ٢٤٢ والقرارات الدولية الاخرى. والذي سبقته بداية اتصال ممثلين عن اليهود الاميركيين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتبعه اعتراف الادارة الاميركية بمنظمة التحرير وبداية المفاوضات معها في تونس، ومن ثم ظهور مشروع وزير الخارجية الاميركية جيمس بيكر للسلام في الشرق الاوسط.

وجاءت الاعترافات الدولية باعلان قيام دولة فلسطين، لتعزز الاقتناعات بأن الحلول قد تقدمت فعلا، وانها لا بد ان تؤدي الى قيام الكيان الفلسطيني المستقل.

فاذا بالاقتناعات هذه تتزعزع بعد تأليف الحكومة الاسرائيلية الاخيرة، واعلان برنامجها الهجومي والمتطرف، الذي اثار دهشة المراقبين واستغرابهم، وشكل صدمة قاسية لمشاريع السلام المتداولة. والصدمة هذه لا تزال تتفاعل، على الرغم من محاولات المسؤولين الاسرائيليين وخصوصا اسحق شامير وارييل شارون وغيرهم استيعاب ردات الفعل العربية والدولية التي يبدو انهم فوجئوا بها وبحجمها. وجاءت مشكلة اليهود السوفيات لتزيد في المخاوف، ولتسدد ضربة قوية اضافية الى مشاريع السلام هذه، وتؤدي الى شلها.

فللمرة الاولى منذ اعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، تأخذ القضية الفلسطينية منحى جديدا وخطيراً في مسار الصراع، وتخرج من اطارها المألوف الذي كان يتميز بنوع من الرتابة في الاحداث، عبر توالي الحروب وفترات الهدوء الواحدة تلو الاخرى.

فعلى الرغم من المواجهات العسكرية التي وقعت في الاعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨، و١٩٨٢ نتيجة لسياسة اسرائيل العدوانية المعتادة، فان الامور بقيت في الحدود التقليدية للصراع. اسرائيل تدعي من جهة بأنها طالبة سلام ويقتصر دورها على الدفاع عن نفسها والحصول على الاعتراف بوجودها، والفلسطينيون والعرب، ولاسيما بعد ١٩٦٧، يطالبون بالانسحاب من الاراضي المحتلة وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

اما الآن، فاننا نشهد تبدلا جذرياً في توجه الاسرائيليين وتصرفهم، فللمرة الاولى يدخل الحكومة ممثلون عن احزاب تنص برامجها صراحة على ضرورة طرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة كحل جذري للقضية الفلسطينية، وذلك من دون ان يلقى هذا الطرح معارضة تذكر في اوساط الادارة الاسرائيلية الحالية. ويندرج هذا الحدث وسط عملية اسرائيلية رسمية تهدف الى استقدام جماعي لليهود السوفيات، الامر الذي اثار قلق العرب وتخوفهم، لما تنطوي عليه هذه العملية في نظرهم من مخاطر ومن تصعيد للتوتر الى حد الانفجار.

وفي غمرة هذه الاحداث والمخاطر المحدقة، نلاحظ ان الرأي العام العربي والدولي، يغفل جوانب عدة واساسية من الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني والعربي الذي بات يطغى على الحياة السياسية والديبلوماسية الدولية. وكم انه مثير للدهشة ان عدداً من المسؤولين العرب الذين يقررون مصيرنا يجهلون او يتجاهلون اموراً بديهية تعود الى القضية التي يعترف الجميع بأنها قضية العرب المركزية.

فقد درج الكثيرون على ترداد اصطلاحات وتكرار آراء سطحية وغير صحيحة في امور تتعلق مثلا بموضوع اليهود السوفيات وهجرتهم وباليهود الاميركيين وبما يسمى باللوبي الاسرائيلي، وبالشتات اليهودي، وباليهود الغربيين «اشكينازيم» وباليهود

الشرقيين «سيفارديم» وبتصنيف الاسرائيليين بين متطرفين ومعتدلين، وبادعاءات الصهيونية في ارض اسرائيل على اساس الاعتبارات الدينية وسوى ذلك من شؤون تتصل بمجمل الصراع وجوانبه.

لا بد اذن من القيام بمقاربة جديدة وموضوعية للصراع في محاولة لوضع الامور في اطارها الصحيح من جهة، والاسهام بتوفير ما يمكن توفيره من معطيات لمن تقع عليهم مسؤولية القرار من جهة ثانية.

موضوع اليهود السوفيات الذي يثير في الوقت الحاضر قلق الكثيرين ومخاوفهم، تحوط به الكثير من المغالطات، لا بل ان حملة اعلامية مفتعلة ومضللة ترافقه بهدف احداث بلبلة متعمدة في شأنه. فقد تضاربت الارقام حول عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي، وعدد الذين سيهاجرون والذين سيستوطنون في اسرائيل. ووصل التداول في تلك الارقام الى حد ذكر المنشق الشهير اناتولي (ناتان) شتشارانسكي رقم ١٢ مليون يهودي سوفياتي.

ولا ينقضي يوم الا وتأتي وسائل الاعلام على ذكر اليهود السوفيات، وتروج اقوالا وادعاءات اقل ما يقال فيها انها مغايرة للواقع.

فما هي حقيقة اليهود السوفيات، وحقيقة الشتات اليهودي في مجمله.

اليهود في الاتحاد السوفياتي

لا بد قبل تناول موضوع اليهود السوفيات حالياً، من القاء نظرة على تاريخ اليهود الروس قبل الثورة الاشتراكية وبعدها، عندما صار هؤلاء يعرفون باليهود السوفيات.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت غالبية اليهود الساحقة في العالم متجمعة في الامبراطورية الروسية وفي بولونيا التي كان قسم كبير منها تابعاً لهذه الامبراطورية.

اليهود الروس والبولونيون هؤلاء تميزوا بوجهين نقيضين: الاول ديني والثاني ثوري. فالحياة الدينية اليهودية ازدهرت في روسيا وبولونيا في التجمعات الصغيرة التي عرفت بـ«شتيتل». والتجمعات هذه حفظت التراث والتقاليد اليهودية بشكل صارم. ويقول اليهود انفسهم ان الايام الذهبية للنهضة الدينية اليهودية تعود الى تلك الفترة التي وصلت فيها دراسة التوراة الى قمتها.

وتميز اليهود في روسيا وبولونيا ايضاً بأن عدداً كبيراً منهم كانوا من الحرفيين والعمال والذين تأثروا بالعقائد والتيارات الثورية التي انطلقت في اوروبا أبان النهضة الصناعية. لذلك، فان عدداً كبيراً من اليهود الروس والبولونيين، لعبوا دوراً رائداً وأساسياً في الحركات الثورية، وكانوا في طليعة كل التيارات الاشتراكية ومن ثمّ في انطلاقة الحزب الشيوعي. وكان عدد اليهود في الطبقة العاملة وبين الحرفيين كبيراً لدرجة ان بعضهم اقدم على تأسيس حزب اشتراكي خاص باليهود عرف بالـ«بوند» انضم في ما بعد عدد

كبير من اعضائه الى الاحزاب الاشتراكية التقليدية او الى الحزب الشيوعي الذي استوعب في النتيجة حزب «البوند» هذا.

وقد لعب اليهود الروس دوراً مهماً في الحركة الاشتراكية قبل الثورة الاشتراكية الكبرى في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ وبعدها. ومن اشهر هؤلاء سفردلوف وتروتسكي وزينوفييف وكامينيف وراديك وأورتسكي وغيرهم. ومن بين اليهود البولونيين اشتهرت روزا لوكسومبورغ التي اصبحت في ما بعد زعيمة الحركة الاشتراكية الالمانية.

وبسبب اشتراك هؤلاء اليهود الثوريين في النشاطات السياسية الثورية تفاقمت سياسة الادارة القيصرية في روسيا المعادية تقليدياً للسامية، فجرت اعمال قمع وارهاب وقتل جماعية نفذت في حق المجموعات البشرية اليهودية، وقد عرفت بالـ«بوغروم» الامر الذي حمل قسماً كبيراً من اليهود المضطهدين على الهجرة اولا الى بعض دول اوروبا مثل المانيا والنمسا وفرنسا، ومن ثم وفي شكل جماعي، الى الولايات المتحدة، وهو ما ادى الى انخفاض كبير في عدد اليهود الروس. ومن هنا يتبين ان الغالبية الساحقة لليهود الاميركيين هي من اصل روسي وبولوني.

الرابط التاريخي بين اليهود الروس والحركة الصهيونية

في تلك الفترة بدأت الفكرة الصهيونية تتبلور لدى عدد من اليهود الروس وذلك حتى قبل ان يطرح تيودور هرتزل مشروع الدولة اليهودية في السنة ١٨٩٥. فمنذ السنة ١٨٨٢ تأسست في روسيا اولى الحركات الصهيونية مثل «هو في في تسيون» اي «عشاق صهيون» وحركة «البيلو» أي ما معناه «بيت يعقوب قوموا لنمشي»، كما تأسست بمحاذاة روسيا في بروسيا الشرقية، وبتأثير من اليهود الروس، منظمة صهيونية اخرى اسمها «حبات تسيون» اي حب صهيون.

والجدير بالذكر، ان عام ١٨٨٢ شهد في روسيا والمناطق البولونية التابعة آنذاك للامبراطورية الروسية صدور اولى المجلات الاسبوعية والصحف اليومية التي تنادي بالفكرة الصهيونية. وكانت هذه الصحف تحمل اسم «هاميلتس» و«هامجيد» و«هاذيفيرا». واللافت في هذا السياق ان المجلة الصهيونية الوحيدة التي صدرت في تلك السنة خارج روسيا، وبالتحديد في مدينة «ماينس» الالمانية والتي كانت تعبر عن افكار الحاخام شمويل موهيليفر وهو احد ابرز زعماء حركة «هو في في تسيون» كانت تحمل اسم «هاليبانون HALEVANON» اي لبنان، وهذا يدل على ان لبنان كان حاضراً في افكار الصهاينة منذ زمن طويل.

وصدر عام ١٨٨٢ في روسيا كتاب عنوانه «L'AUTOEMANCIPATION» التحرر الذاتي، وهو نداء يهودي الى اخوانه، عرف في ما بعد أن مؤلفه هو طبيب

يهودي من مدينة اوديسا الروسية اسمه ليو بنسكر، وكان له تأثير كبير على اليهود الروس. وقد قال عنه تيودور هرتزل في ما بعد انه لو كان عرف بهذا الكتاب من قبل، لما كان وضع كتابه الشهير «الدولة اليهودية».

على ان الحركات الصهيونية الآنفة الذكر هذه لم تتمكن من حمل سوى عدد محدود لا يتعدى بضعة آلاف من اليهود على الاستيطان في فلسطين، وذلك بالمقارنة مع حجم الهجرة الجماعية الى الولايات المتحدة والتي قيست بالملايين.

ولكن اهمية الدور الذي لعبه اليهود الروس في تاريخ الحركة الصهيونية برز جلياً في العام ١٩٠٣ قبل وفاة هرتزل بسنة. وفي تلك السنة حصل «بوغروم» جديد في مدينة كيشينيف الروسية، فاق في حجمه وفظاعته عمليات الارهاب والقتل الجماعية السابقة.

وازاء هذا الوضع الملح الطارىء عرضت الحكومة البريطانية على تيودور هرتزل مساحات من الارض في أوغندا بغية توطين اليهود المضطهدين والمشردين فيها. وهو ما عرف بمشروع «أوغندا». وتقبل هرتزل هذه الفكرة واخذ يبحث فيها مع القيادات الصهيونية. فلقي معارضة عنيفة جداً من قبل اليهود الروس الذين كان يتزعمهم مناحيم اوسشكين. وفي اجتماع عقد في مدينة خاركوف الروسية، أنذر هؤلاء هرتزل بالتخلي عن الفكرة فورا وذلك تحت شعار «لا صهيونية من دون صهيون» غير انه عندما عقد المؤتمر الصهيوني العام في السنة ذاتها، طرح هرتزل اقتراحاً بدراسة عرض الحكومة البريطانية، القاضي بانشاء دولة في أوغندا. فوقف اليهود الروس من جديد في وجه هرتزل وعارضوه واتهموه بأن مجرد عرضه لهذا المشروع يعني في الواقع التخلي عن الحلم الصهيوني بانشاء الدولة اليهودية في فلسطين. ووصلت معارضة اليهود الروس الى حد الشتم والاهانة بعدما تبين من التصويت على اقتراح هرتزل انه نال اكثرية ٢٩٥ صوتاً في مقابل ١٧٨ صوتاً، فاتهم هرتزل بالخيانة، ووصل الامر الى محاولة اغتيال ماكس نورداو معاونه الرئيسي على يد احد الطلاب الروس الصهاينة. وادى ذلك الى حدوث انشقاق خطير في الحركة الصهيونية. ومن المعروف ان هرتزل اضطر الى التراجع لاحقا، خصوصاً بعدما ابلغته الحكومة البريطانية ان الارض التي كانت تنوي تخصيصها لليهود مشغولة من مستعمرين بريطانيين وهي تسعى الى ايجاد مساحات من اراض اخرى لليهود. وبعد ان توفي هرتزل في السنة ١٩٠٤، التأم المؤتمر الصهيوني السابع وتم فيه الرفض النهائي لمشروع أوغندا.

ومن ناحية ثانية، وتدليلا على اهمية دور اليهود الروس، فانه ليس من باب الصدفة ان جميع القيادات الصهيونية تقريباً التي توالت على السلطة في اسرائيل او في المؤسسات الصهيونية عامة كانت ولا تزال من اصل روسي او بولوني، وهو بالواقع اصل يعود الى منشأ واحد ويندرج في نزعة فكرية وثقافية واحدة.

اليهود الروس بعد قيام الاتحاد السوفياتي

بعد قيام الاتحاد السوفياتي، وانتهاج سياسة جديدة غير معادية للسامية، تضاءلت حركة هجرة اليهود، وكان من المفترض نتيجة لذلك ان يتوقف انخفاض عددهم في الاتحاد السوفياتي، غير ان عاملا جديداً برز وتجلى في عملية الانصهار التي حبذتها القيادة السوفياتية الجديدة آنذاك وشجعت عليها. فشغل قسم كبير من اليهود الروس مناصب مرموقة ورئيسية في الحقول السياسية والادارية والعسكرية والجامعية والعلمية والفنية والادبية. ونتيجة لذلك الانصهار، ولعمليات الزواج المختلط المتزايدة، ولتخلي الكثيرين من اليهود السوفيات عن معتقداتهم وهوياتهم، بقي عدد هؤلاء يتضاءل. ولا بد هنا من التذكير، في مجال الحديث عن عوامل انخفاض عدد اليهود السوفيات، ان جزءاً مهماً منهم قضى في عمليات الاضطهاد النازي في اثناء الحرب العالمية الثانية.

ولم تعد فكرة الهجرة من الاتحاد السوفياتي الى الواجهة الا في بداية السبعينات عندما أخذت الصعوبات الاقتصادية والمضايقات البيروقراطية وحال الجمود تتزايد وتبرز معها مجدداً بعض رواسب النزعات السابقة المعادية للسامية.

وبنتيجة الحملات التي قامت بها في حينه المنظمات الصهيونية والمنظمات اليهودية في الشتات، وفي اطار سياسة الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تكرست سنة ١٩٧٢، وافقت الحكومة السوفياتية على السماح بالهجرة لعدد محدود سنوياً من اليهود الذين لا تشكل هجرتهم ضرراً على القطاعات الحيوية او خطراً على الدفاع الوطني السوفياتي.

حقائق هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل

لكن كم كانت خيبة القيادات الاسرائيلية والمنظمات الصهيونية آنذاك كبيرة عندما اكتشفت انه لم يأتِ الى اسرائيل اكثر من ١٥ الى ٢٠ في المئة من مجموع اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفياتي. ومن اصل هذا العدد فان الثلث منهم او أكثر غادروا اسرائيل بعد بضع سنوات الى اماكن اخرى في العالم والولايات المتحدة بالذات، طلباً لمناخ اكثر أمناً ولأفق اكثر اتساعاً. لا بل ان حركة هجرة معاكسة أخذت تنمو في المجتمع الاسرائيلي منذ أواخر الستينات، في اتجاه الولايات المتحدة خصوصاً وهذا ما يسمونه في اسرائيل «يريدا» «YERIDA» «أي النزول من اسرائيل». في حين ان الهجرة الى اسرائيل تسمى «عاليا» «ALIA» أي «الصعود الى اسرائيل». ويقدر المراقبون عدد اليهود الاسرائيليين الذين هاجروا الى بلدان أخرى بأكثر من ٥٠٠ ألف يهودي، ويطلق على هؤلاء اسم «يوريديم» «YOREDIM».

فهجرة اليهود السوفيات لم تعطِ حتى مطلع السنة الحالية النتائج المرجوة من المؤسسة الصهيونية. الا انه عندما بدأت الحكومة السوفياتية بتطبيق سياستها الجديدة

المبنية على البيريسترويكا، فتحت صفحة جديدة من الانفراج والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أخذت معها القيادات الاسرائيلية والصهيونية العالمية تعول مجدداً على اليهود السوفيات وامكان اجتذابهم جماعياً الى اسرائيل.

وحتى لا يتكرر فشل عملية هجرة اليهود السوفيات، كما في السابق، (عندما كان هؤلاء اليهود يحطون الزامياً في مركز ترانزيت في فيينا او في بروكسيل، يسهل معه اختيار المكان الذي يريدون التوجه اليه، وقد اختار معظمهم كما ذكرنا سابقاً، بلداناً اخرى اهمها الولايات المتحدة، ولم يتوجه الى اسرائيل سوى نسبة ضئيلة) تدخلت الحكومة الاسرائيلية والمنظمات الصهيونية لدى سلطات الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بغية تأمين رحلات جوية مباشرة من بلد المنشأ الى اسرائيل من دون المرور بمطارات اخرى. وفي الوقت ذاته طلبت اسرائيل من الحكومة الاميركية عدم اعطاء تأشيرات دخول الى الولايات المتحدة لهؤلاء اليهود السوفيات. وكانت الادارة الاسرائيلية ترمي من وراء ذلك الى ارغام هؤلاء اليهود السوفيات على المجيء الزامياً الى اسرائيل وليس ترك الخيار لهم كما كان الامر في السابق. ومن ثم كانت نية الادارة الاسرائيلية الحالية حمل اكبر عدد ممكن من هؤلاء اليهود السوفيات على الاستيطان في الاراضي المحتلة وهي اتخذت في هذا السبيل عدداً من التدابير والتسهيلات والاغراءات والمعونات والاعفاءات.

وفي هذا الاطار، اسندت وزارة الاسكان والهجرة في الحكومة الجديدة التي الفها اسحق شامير، الى الجنرال آرييل شارون المعروف بتصلبه ومواقفه الهجومية، وذلك لان الحكومة الحالية تعتبر هذه الوزارة قطاعاً أساسياً وحيوياً اكثر من أي وقت مضى. وهذا ما يفسر اعطاء آرييل شارون شخصياً سلطات استثنائية من اجل تنفيذ سياسة تشجيع الهجرة والتوطين. وهو ما يشكل سابقة خطرة ووجهت بانتقادات وردات فعل قوية أدت الى صدور قرار من المحكمة العليا في اسرائيل بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) بالغاء السلطات الاستثنائية المعطاة لشارون، وهو قرار كان الاول من نوعه في تاريخ اسرائيل.

يدل ذلك كله على ان موضوع هجرة اليهود السوفيات، على أهميته المطلقة بالنسبة الى الحكومة الحالية والاوساط الصهيونية المتطرفة والمتشددة اجمالا، ليس بالعملية المتيسرة. اولا لأن التسهيلات الاستثنائية التي أتينا على ذكرها آنفاً ولدت نوعاً من النقمة والاحتجاج العنيف من قبل القادمين السابقين. فقد كان هؤلاء يرون ان هذه المعاملة المميزة يجب ان تطولهم هم اولا، من اجل تحسين اوضاعهم المتردية، وتثبيت وجودهم في اسرائيل والحؤول دون حملهم على مغادرتها كما فعل الكثيرون قبلهم.

ثانياً، وخلافاً لادعاءات الدعاية الصهيونية فأن الارقام المتعلقة بعدد اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي حتى الآن متضاربة، منها ما يشير الى مجيء ٥٠ ألف يهودي

ومنها ما يحدد العدد بـ٣٥ ألف يهودي، وذلك بالنسبة الى الستة أشهر الاولى من السنة الحالية. ومن اصل هؤلاء لم يقبل الاستيطان في الاراضي المحتلة اكثر من مئتين فقط، أما الباقون فآثروا الاقامة في المدن خصوصاً في تل ابيب وحيفا وفي مناطق اخرى من الساحل البحري. ولو كان الامر في الواقع على حقيقة ما تصوره التوقعات والدعاية الصهيونية، لكانت الستة اشهر تلك شهدت تدفق مئات الألوف من اليهود السوفيات، باعتبار ان الفترة الاولى هي المؤشر الحقيقي لنجاح العملية. ولكن بالعكس من ذلك، ومنذ الشهرين الماضيين وحتى الآن، أي منذ تأليف الحكومة الاسرائيلية الحالية واعلان برنامجها المتطرف وتكاثر التصريحات والمواقف المتشددة من قبل المسؤولين الاسرائيليين من جهة، وردات الفعل العربية من جهة ثانية، تراجع عدد اليهود السوفيات القادمين الى اسرائيل في شكل ملحوظ. وتجلى هذا التراجع ليس فقط في ما يعود الى الاستيطان في الاراضي المحتلة، بل الى الاقامة في المدن الساحلية ايضاً.

وقد رد المراقبون ذلك الى أسباب عدة منها الاضطرابات المتزايدة، والجو العدائي السائد في تلك الاراضي نتيجة الانتفاضة والاعمال القمعية لها، فضلا عن البعد الدولي الذي اتخذه مجمل الموضوع. فالاتحاد السوفياتي حذر من توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة، وهو ما كان موقف الولايات المتحدة ايضاً التي لا تزال سياستها الرسمية اياها المعارضة لانشاء مستوطنات جديدة في تلك الاراضي.

هذه المستجدات حملت آرييل شارون على تغيير موقفه العلني والقول بأن الحكومة الاسرائيلية لا تزمع توطين اليهود السوفيات في الوقت الحاضر في الاراضي المحتلة، مع تأكيده على ما سماه «بالحق المقدس» لكل يهودي بالأقامة في أي بقعة من «أرض اسرائيل» «ERETZ ISRAEL» ، وهو ما يتناقض مع تراجعه الظاهري.

ومن جهته، عزا اسحق شامير انحسار عدد اليهود السوفيات القادمين الى اسرائيل الى تخوف هؤلاء اليهود من الاشاعات والاتهامات العربية الموجهة الى اسرائيل بأنها تعبىء لحرب جديدة ضد البلدان العربية. والطريف في الامر، ان شامير اتهم بدوره الدول العربية بالتسبب «بتخريب» عملية هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل نتيجة للاستمرار في ترويج هذه الاشاعات والاتهامات.

ولكن حتى خارج هذه الاجواء التي يشير اليها اسحق شامير، فان موضوع الهجرة الى اسرائيل في ذاته ليس اجمالا بالسهولة التي يتصورها البعض. فعندما كانت هذه الهجرة جماعية اثر اعلان قيام دولة اسرائيل كانت تتناول مجموعات بشرية مضطهدة هاربة من الموت ومرغمة على الهجرة، بينما هي اليوم ناتجة من قرار فردي وطوعي يتخذه صاحبه بعد تفكير عميق ودرس كل المعطيات والتمحص فيها. فالقيام بزيارة سياحية الى اسرائيل او ارسال الاولاد لتمضية بعضة اسابيع في الكيبوتز، او التوقيع على عرائض مؤيدة لاسرائيل او حصر شراء الليمون من نوع ليمون يافا هو شيء، واتخاذ

الفرد قرار الهجرة، اي تغيير الحياة كليا مع عائلته والذهاب الى بلد جديد يجهله ويجهل لغته هو شيء آخر. وعلى سبيل المثال ان تحقيقات سابقة دلت على ان عدداً ضئيلا لا يتجاوز الـ١٥ في المئة فقط من الذين قدموا الى اسرائيل من اليهود السوفيات ومن جاليات الشتات المزدهرة تمكن من الحصول في سرعة على عمل يتناسب مع اختصاصه ومستوى شهاداته ومساو للوضع الذي كان عليه في بلد اقامته السابق. وان عدداً كبيراً من هؤلاء، يناهز الخمسين في المئة بقوا فترات طويلة عاطلين عن العمل، او انه عرضت عليهم مجالات عمل لا تتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم، وان قسماً آخر لم يحصل الا على عمل مؤقت فقط، بينما اضطر البعض الآخر من الشباب الى الانتساب الى الجامعات مجدداً تجنباً للبقاء من دون نشاط. وحصل كل ذلك على الرغم من كل التسهيلات والمعونات والاعفاءات التي قدمتها الحكومة الاسرائيلية والمؤسسات الصهيونية للقادمين الجدد.

يضاف الى ذلك، ان اليهود القادمين من بلاد الشتات الغربية، والذين قيل لهم ان ليس في مستطاعهم العيش بحرية الا في اسرائيل، اكتشفوا بدهشة ان مفهوم الحرية في اسرائيل يختلف عن المفهوم الذي عرفوه في بلدانهم السابقة. فهو محفوف بالكثير من القيود الدينية التي تتناول كل الامور الحياتية اليومية، والتي تشمل ايضاً الاحوال الشخصية، وهي تطبق بصرامة على الجميع، مؤمنين كانوا ام لا. وهذا الاتجاه تزايد وتصاعد مع الوقت، وبلغ ذروته مع الدور الطاغي للاحزاب الدينية التي اخذت تلعب دوراً اساسياً على صعيد السلطة من خلال فرض المزيد من القيود على المجتمع، الامر الذي يتناقض في الواقع مع التوجه الاساسي للحركة الصهيونية، وهي حركة سياسية علمانية وليست دينية، علماً ان جميع مؤسسي الحركة الصهيونية تقريباً، لم يكونوا من المؤمنين، امثال تيودور هرتزل وماكس نورداو وفلاديمير جابوتنسكي وحاييم وايزمان ودايفيد بن غوريون.

وتؤثر القيود الدينية هذه في شكل خاص على اليهود السوفيات، لأن هؤلاء على الرغم من مواجهتهم لبعض القيود السياسية السابقة، فانهم اعتادوا العيش في مجتمع مفتوح، من دون قيود على صعيد الاحوال الشخصية. ومع تغيير الاوضاع في الاتحاد السوفياتي، وانتهاج الحريات الديموقراطية بمفهومها الكامل، فان التناقض هذا يصبح واضحاً ويشكل عائقاً جدياً امام الهجرة الى اسرائيل.

واذا اضيفت الى ذلك مخاطر الحياة اليومية الناتجة من دوام الصراع مع الدول العربية، واستمرار الانتفاضة وتفاقمها وتزايد الالتزامات العسكرية، وجو عدم الاستقرار العام، لتبين ان عملية هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل ليست سهلة او من شأنها ان تحقق الاهداف التي تراهن عليها الحكومة الاسرائيلية الحالية والمؤسسة الصهيونية.

لذلك، وبغية مواجهة الانتفاضة، وخلق مناخ ملائم للمهاجرين الجدد، شددت حكومة شامير على ضرورة اللجوء الى كل الاساليب من اجل القضاء نهائياً على

الانتفاضة وفرض الامن والاستقرار. وهذا هو الشرط الاساسي في نظر الحكومة الاسرائيلية الحالية، الكفيل بحمل المزيد من اليهود السوفيات على المجيء الى اسرائيل وخاصة الاستيطان في الاراضي المحتلة.

أسباب التركيز على اليهود السوفيات

اما التركيز البالغ الاهمية على اليهود السوفيات من الحكومة الاسرائيلية والمؤسسة الصهيونية فيعود الى الأسباب التالية:

اولا: انه من الصعب ان لم يكن من المستحيل حمل يهود اميركيين او فرنسيين او بريطانيين مثلا على التخلي عن حياتهم المستقرة والسعيدة في بلدانهم واستبدالها بحياة قلق واضطراب وأفق مسدود في اسرائيل. وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هؤلاء اليهود او غيرهم من سائر بلاد الشتات الراقية من اجل المجيء الى اسرائيل وزيادة عدد اليهود فيها.

ثانياً: بالاضافة الى الهاجس الاسرائيلي في التوازن الديموغرافي مع العرب، هناك توازن آخر بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين داخل اسرائيل تصبو اليه المؤسسة الصهيونية التقليدية التي لا تزال بزعامة اليهود الغربيين الاشكينازيم.

وهذا التوازن، في رأي المسؤولين المعنيين، لا يمكن ان يحققه الا اليهود السوفيات والقادمون من دول اوروبا الشرقية الاخرى، وهم جميعا من الاشكينازيم. وهذه بنظرهم هي الفرصة الاخيرة التي لا يجب ان تفوت من اجل اعادة تحقيق التوازن. ومن المعروف ان نسبة اليهود الغربيين التي كانت تناهز ما يفوق ٩٠ في المئة عند اعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ لم تعد تمثل اليوم سوى ٤٠ في المئة فقط.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان في اسرائيل صراعاً صامتاً، لكنه بمنتهى الحدة، بين الفئتين اليهوديتين الغربية والشرقية. هذا الصراع الذي لا يريد احداً الاقرار به، يهيمن في الواقع على الحياة السياسية الاسرائيلية، وهو يتمحور حول احتمال وصول يهودي شرقي في يوم من الايام الى مركز القرار الحقيقي الذي هو رئاسة الحكومة. وحتى الآن، وبالرغم من ان عدد اليهود الشرقيين يوازي ٦٠ في المئة من يهود اسرائيل، الا ان هؤلاء لم يتمكنوا بعد من الوصول الى هذا المركز. وبسبب الضغوطات المتزايدة في هذا السبيل، اضطرت المؤسسة الصهيونية التقليدية الى الافساح في المجال في السنوات الاخيرة لوصول اعضاء من اليهود الشرقيين الى مراكز مهمة مثل رئاسة الدولة – وهو مركز تمثيلي من دون صلاحيات حقيقية – والتي اسندت في وقت سابق الى اسحق نافون، وهو شرقي، ورئاسة الاركان التي اوكلت الى الجنرال موشي ليفي وهو شرقي ايضاً، ولكن مع التذكير بأن وزارة الدفاع كانت بعهدة يهودي غربي، او مؤخراً، مثل وزارة الخارجية التي اسندت الى ديفيد ليفي الشرقي الاصل.

ولكنه ما زال من المستبعد بمكان بالنسبة الى المؤسسات الصهيونية التقليدية تسليم

القرار الحقيقي، وتسليم المصير بالتالي، الى يهود شرقيين، مهما كان شأنهم، لأن المؤسسة الصهيونية هذه تعتبر ان اكثرية اليهود الساحقة في العالم، في اسرائيل وفي الشتات، مؤلفة من الاشكينازيم، فضلا عن انه من المستحيل ان تقبل المؤسسة الصهيونية بتغيير الطابع الغربي لدولة اسرائيل، وتسلم بتحولها الى دولة مشرقية (LEVANTINISATION)، وهذا ما كان يتخوف منه المؤسسون امثال ديفيد بن غوريون وغولدا مئير، ويعتبرونه خطراً داهماً.

فهنالك اذن رابط عاطفي قوي وتاريخي بين اليهود الروس والحركة الصهيونية، ثم ان اليهود الروس، والبولونيين ايضاً – وهم من منشأ واحد – كما ذكرنا أعلاه – يعتبرون في نظر المسؤولين الاسرائيليين انهم يمثلون افضل نوعية موجودة في بلاد الشتات، ويعول عليهم بالتالي بصورة رئيسية في دعم مؤسسات الدولة والقطاعات الحيوية فيها.

عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي والهدف من تضخيمه

على أهمية دور اليهود الروس (السوفيات حالياً) في الحركة الصهيونية نظراً الى إسهامهم التاريخي فيها، والى النوعية التي يتميزون بها، إلا ان الحديث عن عددهم تشوبه المغالطات المتعمدة أحياناً من قبل الحركة الصهيونية نفسها. فقد صرح آرييل شارون مثلاً بأن أكثر من مليون يهودي سوفياتي سيهاجرون الى اسرائيل خلال الثمانية عشر شهراً القادمة. كما ذكر أناتولي (ناتان) شتشارنسكي ان ما بين ١٠ و١٢ مليون سوفياتي بإمكانهم الإدعاء بأنهم يهود حتى تتسنى لهم امكانية الهجرة، ولكن المنشق السوفياتي نفسه اعترف ان ٨٠ في المئة من هؤلاء ليسوا يهودا بطبيعة الحال.

وقد انكشف في الأيام الأخيرة المخطط الرامي الى تضخيم عدد اليهود السوفيات القادمين الى اسرائيل، عندما تبين انه في عداد هؤلاء القادمين بصفة يهود، هنالك ما بين ٢٠ و٣٠ في المئة ليسوا يهودا، ولكنهم إنتحلوا صفة اليهود في سبيل الأفادة من تسهيلات عمليات الهجرة والسفر ومن المساعدات المالية. ومن جهتها غضت الحكومة الاسرائيلة النظر عن ذلك بهدف تضخيم العدد.

ومن المعروف ان المهاجرين هؤلاء من غير اليهود سيتركون اسرائيل حتماً في ما بعد، لأنه لا علاقة ولا روابط لهم باسرائيل. وهذا ما حمل وزير الداخلية الحاخام آريي دعري، أحد قادة الحزب الديني المتطرف (شاس)، الى التنديد علناً بهذه العملية، والمطالبة بادخال أحكام جديدة ومتشددة على قانون العودة والعمل بحذافيرها.

فالتركيز على العدد المضخم والمغاير للواقع، له ثلاثة أهداف: الأول معنوي يهدف

الى تشجيع المقيمين وطمأنتهم بأن هنالك أعداداً يهودية ضخمة في الخارج وهي بمثابة «مخزون بشري» سوف تأتي الى اسرائيل، وتعوض عن الظاهرتين المقلقتين المتمثلتين بالنزوح من اسرائيل (يريدا) وبضآلة الانجاب عند اليهود.

الهدف الثاني اقتصادي، لأن الحديث عن مجيء الملايين يبرر طلب المساعدات من الدول الصديقة وفي صورة خاصة من الولايات المتحدة، وجمع التبرعات من جاليات الشتات اليهودية، وذلك بهدف تأمين متطلبات اقامة اليهود السوفيات واستيطانهم وانصهارهم في المجتمع الاسرائيلي، وهي تبرعات لا بد ان يتعدى حجمها مليارات عدة من الدولارات. وبفضل ذلك، يتحقق جمع الأموال وتكون العملية رابحة اقتصادياً بالنسبة الى اسرائيل، حتى وان تبين في ما بعد ان عدد القادمين هو اقل من التوقعات بكثير.

اما الهدف الثالث فهو سياسي وتوسعي، لأن تضخيم عدد اليهود السوفيات يبرر القيام باجراءات مختلفة على الصعد الادارية والعقارية والأمنية، تستهدف المواطنين العرب في اسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بحجة تهيئة الأمكنة اللازمة لاستيعاب هؤلاء اليهود السوفيات، وخلق مناخ من القلق واليأس والذعر لدى العرب في اسرائيل بالذات وداخل الأراضي المحتلة يؤدي الى ارغامهم على الهجرة.

فاذا كانت تلك هي الدوافع الاسرائيلية والصهيونية لتضخيم عدد اليهود السوفيات، فما هي الحقيقة وما هو العدد الفعلي لهؤلاء اليهود، وما هي نسبة القابلين منهم للهجرة، ونسبة الذين سيستقرون نهائياً في اسرائيل؟

ما هو العدد الفعلي؟

ان المنظمات الصهيونية اعتادت منذ نهاية الستينات وبداية توتر العلاقة بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي بعد حرب ١٩٦٧، التشكيك في الاحصاءات الرسمية السوفياتية المتعلقة بعدد اليهود، والقول بأن الأعداد الحقيقية تفوق بكثير العدد الرسمي.

ولكن اذا عدنا الى الاحصاءات القديمة والمتوالية يتبين لنا انه في احصاء ١٩٢٧ بلغ عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي ٢،٧ مليون يهودي، وفي احصاء ١٩٣٩ بلغ العدد ٣،٠٢ مليون يهودي. وعام ١٩٤٠، عندما ضم الاتحاد السوفياتي جمهوريات البلطيق وقسماً من بولونيا الى أراضيه كان عدد اليهود في تلك الأراضي المنضمة يبلغ ١،٩ مليون، تقريباً. وبذلك ارتفع عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي الى ٤،٩ مليون يهودي تقريباً، وغالبيتهم الساحقة متجمعة في الأجزاء المنضمة وفي اوكرانيا، وفي روسيا البيضاء، وفي الأراضي الغربية لروسيا الاتحادية بالذات. وعام ١٩٤١، عندما قامت المانيا النازية بهجومها على الاتحاد السوفياتي، فأن المناطق تلك كانت هي ساحة الحرب بحيث تعرض السكان لشتى أنواع الكوارث والمآسي. غير ان اليهود في تلك الأراضي بالذات، استهدفهم الاضطهاد في شكل خاص، فذهب عدد كبير منهم ضحية

عمليات الابادة الجماعية، وعدد كبير آخر اقتيد الى مخيمات الموت النازية، ولم تنج إلا أقلية لجأت الى داخل الاتحاد السوفياتي.

ويمكن الاستنتاج انه من أصل الستة ملايين يهودي الذين ذهبوا ضحية الاضطهادات النازية في الحرب العالمية الثانية - بحسب الاحصاءات اليهودية - فان عدداً كبيراً من هؤلاء، يوازي الثلاثة ملايين، كان من يهود الاتحاد السوفياتي ويهود الأراضي المنضمة اليها عام ١٩٤٠ ومن اللاجئين اليها.

عام ١٩٥٩ جرى احصاء جديد تبين معه ان عدد اليهود السوفيات بلغ ٢،٢٦٨ مليون يهودي. وعليه اذا أخذنا في الاعتبار ان الاندماج والزواج المختلط مستمران، وان نسبة الانجاب في جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاوروبية متدنية، فان النسبة هذه هي متدنية أكثر لدى اليهود الذين تعيش اكثريتهم الساحقة في المدن. واذا أضفنا الى كل ذلك ان حركة الهجرة منذ بداية السبعينات التي طاولت حتى الآن ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ ألف يهودي، يمكن القول ان عدد اليهود الباقين في الاتحاد السوفياتي يراوح ما بين ١،٨ و٢ مليون يهودي تقريباً.

أما بالنسبة الى اليهود السوفيات المحتمل اقبالهم على الهجرة، فيجدر التذكير بأن الاكثرية الساحقة من هؤلاء تحتل مراكز مرموقة وأساسية في كل القطاعات من دون استثناء. والدولة السوفياتية هي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة الى خبرات وطاقات هؤلاء المواطنين اليهود للمساهمة في اعادة بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية والعلمية والمالية والصناعية والتجارية. واليهود السوفيات، من جهتهم، لا بد من ان ينعموا بالمجالات والفرص الجديدة التي يوفرها لهم النهج السياسي الجديد في الاتحاد السوفياتي.

واذا كان هنالك ما يثير الخوف من بروز حركات لها اتجاهات تعتبر معادية للسامية، مثل حركة «باميات»، والقول بأن اليهود السوفيات مهددون وأنهم سيضطرون الى الهجرة من الاتحاد السوفياتي، فأن تلك خرافة. فالأوضاع الحالية السائدة في المجتمع الدولي تمنع منعاً باتاً قيام حال من هذا النوع، لأن من شأن ذلك، لو حصل، ان يؤدي الى عزل هذا البلد عن المجتمع الدولي ومقاطعته، على نحو ما حصل في إفريقيا الجنوبية التي أصبحت مضطرة الى التراجع عن سياستها العنصرية بعدما وصلت الى شفير الهاوية والى الكارثة الاقتصادية على الرغم من ثروتها الطبيعية.

وعلى كل حال، فهنالك تيارات معادية للسامية في مختلف البلدان، وعلى سبيل المثال في فرنسا بالذات، ولكنها لا تشكل خطراً حقيقياً على اليهود ولا تؤدي الى هجرتهم. اما السلطات السوفياتية فهي واعية خطورة هذه النزعات اذا استمرت وتصاعدت، وتأثيرها السلبي على علاقاتها الدولية وعلى سياسة البيريسترويكا واعادة بناء القطاعات الحيوية في البلاد.

وهكذا، اذا كانت فكرة الهجرة تراود قسماً من اليهود السوفيات، لأي سبب من

الأسباب، أكان ذلك لاعتبار سياسي صهيوني ام لاعتبار معيشي او مستقبلي، فان نسبة هؤلاء لا تتعدى الـ٢٥ في المئة من مجموع اليهود السوفيات، أي ما بين ٤٠٠،٠٠٠ و٥٠٠،٠٠٠ يهودي الى أقصى حد. ولكن من المؤكد ان توجه الغالبية الساحقة من هؤلاء سيكون الى بلدان مستقرة وآمنة مثل الولايات المتحدة واوروبا وكندا الخ . . . كما حصل مع أسلافهم، وليس الى اسرائيل، حيث سيتعرضون لمصير مجهول ومحفوف بالمخاطر. وهو ما حمل اسحق شامير على القول بأن الحديث عن الحرب وعن المخاطر من شأنه ان يخرب عملية الهجرة الى اسرائيل كما ذكرنا.

ويمكن القول تالياً، استناداً الى السوابق والمعطيات الراهنة، ان عدد اليهود السوفيات الذين سيستقرون نهائياً في اسرائيل سيراوح الى أقصى حد ما بين ١٥٠،٠٠٠ و٢٠٠،٠٠٠ ألف يهودي اي ما يعادل ٣٠ او ٤٠ في المئة كحدٍ اقصى من اصل العدد المذكور اعلاه.

ولكن اذا لم يكن العدد في ذاته هو العنصر الأخطر في الموضوع، فان ذلك لا يعني ان مخاوف العرب ليست في محلها. لأنه وان كان العدد المحتمل في الحدود التي ذكرناها، فان نتائج خطيرة للغاية ستترتب على ذلك.

١ - ان اليهود هؤلاء اذا جاؤوا الى اسرائيل على الرغم من كل المخاطر والمعوقات التي سردناها سابقاً، فهذا يعني انهم من المتحمسين للعقيدة الصهيونية المتشددة، والمتشبثين بها، وان نفسيتهم لا تقبل بسهولة حلول التسوية. وقد ثبت ان هؤلاء ينضمون اجمالا الى التيار المتطرف والمتصلب، وهو ما حصل على سبيل المثال مع المنشق السوفياتي ناتان شتشارانسكي الذي انضم الى ليكود فور وصوله الى اسرائيل. وهذا من شأنه ان يرجح كفة المتشددين ويغير ميزان القوى الحالي القائم على التوازن وان ببعض الأرجحية الى المتشددين، محدثاً تغييراً جذرياً في توجه القوى السياسية من ناحية طغيان المتطرفين، على الموصوفين بالاعتدال، ويعطل تالياً مسيرة السلام والعمل من أجل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

ولأن الحكومة الجديدة ذات الاتجاه المتطرف واعية هذا الأمر، فانها اسندت وزارة الاسكان والهجرة الى واحد من أكثر المعروفين بالتطرف وهو آرييل شارون، في سبيل استقطاب المهاجرين الجدد، وتعبئتهم للدفاع عن الطروحات السياسية المتطرفة للحكومة.

٢ - ان استيعاب المهاجرين السوفيات، ولو في الحدود التي ذكرناها، لا بد وان يتم على حساب العرب، ان في داخل اسرائيل او في الأراضي المحتلة. لأنه من الثابت ان تلك المناطق مكتظة بالسكان ونسبة الكثافة السكانية العالية فيها معروفة. ولذلك، فانه من الأكيد ان ايجاد أماكن سكنية او زراعية للمهاجرين الجدد لن يحصل على حساب اليهود بل حتماً على حساب الفلسطينيين الذين سيتعرضون لضغوطات وممارسات شتى بهدف ارغامهم على الرحيل، على نحو ما حصل في السابق. وهذا هو السبب الرئيسي

في تخوف العرب من جراء الخطر الكامن في القدرة الاستيعابية واحتمال تحقيقها بافتعال عمليات طرد وأبعاد جماعية. ويجدر التذكير هنا بأن استصلاح أراض زراعية جديدة من اجل توطين المهاجرين الجدد يتطلب استهلاك كميات اضافية كبيرة من المياه في فترة وجيزة، وهذا لا يمكن ان يتم إلا على حساب المياه اللبنانية والمواطنين اللبنانيين في الجنوب. مع العلم ان اسرائيل سبق لها أن استولت على قسم من هذه المياه واستغلتها، ولكن الحاجة الى مياه اضافية من شأنها ان تفجر الوضع وان تعرض لبنان لمزيد من الكوارث والمآسي.

واذا اضيف هذا العنصر الى الدعوات المتطرفة المطالبة بطرد الفلسطينيين كحل جذري للقضية الفلسطينية، فهمت أسباب تجمع المخاوف لدى العرب، والتي جعلت مسؤولا كبيراً مثل الملك حسين، يعرب عن قلقه وينذر بقرب حصول مواجهة عسكرية وشيكة.

وبالتالي فان مجيء اليهود السوفيات، حتى بالحجم المحدود الذي ذكرناه، سيؤدي، من ضمن الواقع الحالي المتفجر، الى اشعال الفتيل، واذذاك تغدو كل الاحتمالات والمخاوف واردة.

الطائفة اليهودية الاميركية

ان خوضنا في موضوع اليهود السوفيات الذي تدور حوله المشكلة الحالية المطروحة، على أهميته، ليس في الحقيقة سوى جزء من الموضوع الأكبر المتمثل بوضع اسرائيل ووضع يهود الشتات وفي طليعتهم اليهود الاميركيون، والعلاقة بين اسرائيل واليهود هؤلاء.

ولا بد من التطرق أولا الى واقع اليهود الاميركيين من خلال وضعهم الذاتي ومن علاقتهم باسرائيل وبالمنظمات الصهيونية. وسنبين المواصفات والخصائص السابقة والحاضرة للطائفة اليهودية الاميركية وتأثيرها في تكوين القرار الاميركي المتعلق بالشرق الاوسط، والدور الذي يمكن ان تلعبه في ايجاد معالجة للنزاع الاسرائيلي - العربي توصلاً الى حل عادل للقضية الفلسطينية.

ان الطائفة اليهودية الاميركية حديثة العهد في الولايات المتحدة، ولم يبدأ تكوينها فعلا إلا ابتداء من السنة ١٨٤٠. وقبل هذا التاريخ لم يكن في الولايات المتحدة سوى بضعة آلاف من اليهود الشرقيين السيفارديم القادمين من البرازيل والمستعمرات الاسبانية والبرتغالية. فالموجة الأولى للهجرة اليهودية الى الولايات المتحدة انطلقت من بافاريا في العام ١٨٣٦. وتطورت الهجرة في السنوات اللاحقة، اذ بلغ عدد اليهود الاجمالي تدريجا: في السنة ١٨٤٠ (١٥ الف يهودي) وفي السنة ١٨٥٠ (٥٠ ألف يهودي) وفي السنة ١٨٦٠ (١٥٠ ألف يهودي) وفي السنة ١٨٨٠ (٢٥٠ ألف يهودي)،

وجميعهم من اليهود الألمان الأشكينازيم أي الغربيين. وقد تأثر تكوين الطائفة اليهودية الأميركية تأثراً عضوياً بهذا العامل اليهودي الالماني المؤسس.

وكان اليهود الألمان قد خطوا في المانيا خطوة تطويرية جديدة في تاريخ اليهود وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر وأطلقوا حركة اصلاحية تنادي بالتخلي عن قسم كبير من شعائر الشريعة الموسوية وطقوسها، باعتبار ان الزمن تخطاها، وبشكل عام طالبوا بتحديث الدين اليهودي ليتجاوب مع متطلبات العصر. وان معظم اليهود الالمان القادمين الى الولايات المتحدة كانوا متأثرين بهذه النزعة الاصلاحية وكانت ميزتهم الأساسية طغيان الروح الاندماجية لديهم، وهو ما ساعدهم في مدى نحو عشرين سنة، على تحسين أوضاعهم في شكل منقطع النظير، وصادف ذلك فترة النهضة الاقتصادية الاميركية، فاحتلوا المراكز المرموقة في القطاعات الاقتصادية والعلمية والقضائية وفي مجال المهن الحرة إجمالا. وفي تلك المدة الوجيزة تمكنوا من انشاء مؤسسات انسانية وخيرية يهودية ومستشفيات ومدارس وجميعات وغيرها.

تبلورت فكرة اليهودية الاميركية الاصلاحية في بيان لمجموعة من الحاخامين الاميركيين أعلن في بتسبرغ في العام ١٨٨٥، الذي تطرق الى امور جوهرية أهمها:

١ - التخلي عن قسم كبير من الشريعة الموسوية التي تخطاها الزمن.

٢ - اعتبار اليهود الاصلاحيين لأنفسهم بانهم لا يشكلون أمة، بل مجرد طائفة دينية، وبالتالي فانهم لا يأملون بالعودة الى فلسطين، ولا بتأسيس دولة يهودية.

٣ - ان واجبهم يقضي بايجاد حلول لاعادة اصلاح المجتمع مبنية على العدالة والحق، وبما ينسجم مع روح الشريعة الموسوية.

ان التيار الاصلاحي هذا كان مناوئاً منذ البدء للعقيدة الصهيونية، وداعياً بالعكس الى اندماج اليهود وانصهارهم في المجتمع الاميركي وسنوضح لاحقاً أسباب تطور هذا التيار والوضع الذي وصل اليه حالياً.

اما الموجة الثانية الرئيسية للهجرة اليهودية فبدأت في العام ١٨٨١. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ اليهود يتدفقون من روسيا وبولونيا التي كان بعضها يومذاك جزءاً من الامبراطورية الروسية، وذلك اثر الاضطهادات والمجازر التي تعرض لها اليهود بعد اغتيال القيصر اسكندر الثاني.

وبين العام ١٨٨١ والعام ١٩١٧ دخل الولايات المتحدة ما يقارب الثلاثة ملايين يهودي جديد، اكثريتهم الساحقة من اوروبا الشرقية وخصوصاً من روسيا وبولونيا ورومانيا. وهم من المتدينين المتشددين، وجميعهم أيضاً من اليهود الغربيين اشكينازيم. ولكن، خلافاً لليهود الالمان الذين أصبحوا ينتمون في غالبيتهم الى الطبقات الراقية والمتطورة، فان اليهود القادمين من اوروبا الشرقية كانوا بالعكس، في معظمهم، من العمال والحرفيين والطبقات المتواضعة. فأحدث ذلك تغييراً في تركيبة الطائفة اليهودية الاميركية، بحيث ازداد عدد العمال والحرفيين في شكل ملحوظ، وقد

لعب هؤلاء دوراً رئيسياً في الحركة العمالية والنقابية وفي الحركات السياسية اليسارية في الولايات المتحدة.

وعلى عتبة الحرب العالمية الثانية، كان عدد اليهود الاميركيين يبلغ خمسة ملايين نسمة تقريباً. وكانت هناك تيارات شبه متساوية: التيار الاصلاحي، التيار المحافظ والتيار المتشدد دينياً (اورثوذكس). ولم تحظ الحركة الصهيونية في البدء بتأييد يذكر إلا في أوساط التيار المحافظ لأن الاصلاحيين كانوا يرفضون اصلا فكرة اعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين كما ذكرنا سابقاً، ولأن اليهود المتشددين دينياً كانوا يعتبرون ان اعادة بناء الدولة اليهودية هو من فعل العناية الالهية وليس من صنع البشر. وان ذلك لا يمكنه ان يتحقق الا عند مجيء المسيح المنتظر.

وفي صورة عامة، يمكن القول ان المجموعات اليهودية تلك القادمة الى الولايات المتحدة، لم تكن تختلف عن غيرها من المجموعات البشرية الأخرى الوافدة الى الولايات المتحدة في تطلعها الى الاندماج في المجتمع الاميركي. لا بل ان اليهود هؤلاء كانوا راغبين في صورة خاصة في الانعتاق من رواسب الماضي، وهو أمر لا يتحقق إلا بالانصهار في المجتمع، من دون التمسك بأي خصوصيات. علماً، أن هذا الشعور في ذاته هو نقيض للفكرة الصهيونية التي تحارب الاندماج والانصهار وتعتبرهما الخطر الأكبر الذي يهدد الشعب اليهودي بالذوبان ومن ثم بالفناء.

وعام ١٩٢٤، وفي محاولة لمعالجة قدرة الولايات المتحدة على استيعاب موجات المهاجرين الذين كانوا يتدفقون عليها من جميع أنحاء العالم، اصدرت السلطات الاميركية قانوناً عرف باسم «الكوتا أكت» (QUOTA ACT) الذي فرض قيوداً قاسية على الهجرة الى الولايات المتحدة تحدد بموجبه العدد السنوي للمهاجرين الذين يمكن قبولهم، من كل بلد على حدة. فتحدد بالتالي عدد المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي وبولونيا وغيرهما من دول اوروبا الشرقية والذين كانوا يشكلون فيها نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين. وما يجدر الانتباه اليه، انه لدى صدور هذا القانون، لم يحرك أركان الطائفة اليهودية الاميركية ساكناً، وعزا الكثيرون ذلك الصمت الى ان اليهود الاميركيين كانوا مؤيدين لهذا التدبير، لأن مجيء المزيد من اليهود المضطهدين والتعساء الى الولايات المتحدة بات يهدد وضعهم كمندمجين في داخل المجتمع، ويخلق مشكلة على صعيد اليد العاملة، في ظروف ظهور بوادر أزمة اقتصادية، كما كان من شأنه ان يصعد النزعات المعادية للسامية.

وقد أصبح وضع هؤلاء اليهود الاميركيين آنذاك بالتالي، ينطبق على ذاك الذي سبق لهرتزل وتحدث عنه في كتابه «الدولة اليهودية»، في معرض تنديده باليهود الاوروبيين المندمجين في المجتمعات الصناعية. فقد قال هرتزل في كتابه ما حرفيته: «ان عدداً من المؤسسات الانسانية والانقاذية لم تنشأ لمصلحة اليهود المضطهدين ولكن ضدهم. فاليهود الأكثر فقرا يجب ان ينقلوا بسرعة كلية الى أبعد مكان ممكن. وهكذا يكتشف

المراقب المتنبه ان أكثر من صديق ظاهري لليهود هو في الحقيقة شخص معاد للسامية يرتدي قناع المحسن».

ولكن عندما بدأت حملات الاضطهاد النازية ضد اليهود في المانيا، في السنة ١٩٣٣، شعر اليهود الاميركيون المندمجون، وفي صورة خاصة ذوو الأصل اليهودي الالماني بحرج كبير. اولاً لأن «الكوتا أكت» لا يسمح إلا بدخول عدد محدود من بلد معين، وثانياً لأن اليهود الاميركيين أنفسهم كانوا متخوفين أشد الخوف من مجيء مجموعات جديدة من المهاجرين في وقت تفجرت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية وهددت الاقتصاد الاميركي بالانهيار، وعمت البطالة البلاد. فلو حصل دخول المزيد من المهاجرين اليهود المضطهدين في تلك الظروف، لكان الشعور المعادي للسامية تفجر في شكل يهدد مصير اليهود كلهم في الولايات المتحدة. أما سبب الحرج الثالث فيعود الى ان الاضطهاد النازي لليهود، على الأساس العرقي، حمل اليهود الاميركيين الاصلاحيين الذين سبق وأعلنوا ان اليهودية هي طائفة دينية وليست أمة، على التراجع عن هذا المبدأ الاصلاحي الهام.

وهكذا، في السنة ١٩٣٥، وافق المؤتمر المركزي للحاخامين الاميركيين – وهو منظمة الحاخامين الاصلاحيين – على اتخاذ موقف حيادي بالنسبة الى الصهيونية.

وفي السنة ١٩٣٧، وافق مؤتمر الحاخامين الاصلاحيين هؤلاء، الملتئم في كولومبوس (أوهايو)، على برنامج أساسي جديد يحل محل برنامج بتسبرغ، يلحظ في أحد بنوده الأساسية الدعوة الى اعادة بناء كيان يهودي في فلسطين، واعتباره ملجأ لأخوانهم اليهود المضطهدين، ومركزاً ثقافياً وروحياً يهودياً.

وهنا يتضح مما تقدم ان نظرة اليهود الاميركيين الى الصهيونية، اصلاحيون كانوا أم لا، تختلف تماماً عن النظرة الصهيونية التقليدية. لذلك ان الهجرة الشخصية لهؤلاء الى فلسطين لم تكن مطروحة، وهم اذا كانوا دعوا الى انشاء كيان يهودي في فلسطين، فان ذلك هو من أجل ايجاد حل لأخوانهم اليهود المضطهدين في بلدان أخرى. فصهيونية اليهود الاميركيين، اذا صح التعبير، هي «صهيونية انسانية» بالمعنى الذي عبر عنه هرتزل نفسه، وليس صهيونية سياسية.

وفي المناسبة ظهر في فترة ما بين الحربين العالميتين، تحديد طريف لمفهوم الصهيوني، فقيل ان الصهيوني يهودي يحاول بواسطة أموال يهودي ثان ان يرسل يهودياً ثالثاً الى فلسطين.

وعندما بدأت ممارسات السلطات النازية ضد اليهود في اوروبا، حتى في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لم يكن بمستطاع اليهود المضطهدين ان يلجأوا الى الولايات المتحدة بسهولة. وتدل الاحصاءات على أنه من أصل ٢،٥٦٢ مليون يهودي اوروبي لجأوا الى الخارج بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٤٣ هرباً من هذا الاضطهاد، لم تقبل الولايات المتحدة سوى ١٧٠ الفاً فقط، أي ما معدله ٦،٦ في المئة من العدد

الاجمالي، علماً بأن هنالك احصاء آخر يرفع العدد هذا الى ١٨٢ ألفاً.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاتحاد السوفياتي استقبل، في الفترة ذاتها ١،٩٣ مليون يهودي، كما ذكرنا سابقاً، وفي السنة ١٩٤٣ عندما بلغت المجازر ضد اليهود ذروتها في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال النازي، وفي بولونيا خصوصاً، وهي السنة ذاتها التي شهدت ثورة «غيتو» فرصوفيا، لم تسمح الولايات المتحدة بالدخول الى أراضيها إلا لـ٤٧٠٥ يهود فقط. علماً بأن العدد الاجمالي للمهاجرين البولونيين (من يهود وغير يهود) الذين كان مرخصاً لهم بالدخول الى الولايات المتحدة سنوياً وفقاً لقانون «كوتا أكت» الآنف الذكر كان محدداً بـ٦٥٢٤ شخصاً فقط.

واضافة الى ذلك، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولدى اكتشاف الفظائع التي ارتكبت في معسكرات الابادة النازية وهول المأساة التي لحقت باليهود، وبعد تبين وجود أعداد غفيرة من الناجين البؤساء الذين تم تجميعهم في مخيمات اغاثة موقتة في انتظار ايجاد مأوى لهم، حتى بعد ذلك، لم تمسح السلطات الاميركية بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ إلا لـ٢٥ ألف يهودي فقط من بلدان مختلفة بالدخول الى أراضيها. وبمعنى آخر، ان الولايات المتحدة، حتى في تلك الظروف المأسوية، استمرت تطبق احكام قانون «كوتا أكت» بتشدد.

واللافت انه خلال كل تلك المرحلة التي تمتد بين سنة ١٩٣٥ و١٩٤٨، لم تبد الطائفة اليهودية الاميركية، باستثناء بعض المواقف الفردية، اهتماماً خاصاً أو غير عادي بمصير اليهود المضطهدين.

وفي الآونة الأخيرة، وجهت الى الادارات الاميركية المتعاقبة منذ ولاية الرئيس فرانكلين روزفلت وحتى الآن، انتقادات عنيفة ومآخذ من عدد من المسؤولين الاسرائيليين، ومن القيادات اليهودية والصهيونية الحالية. وهي اتهامات شملت ايضاً عدداً كبيراً من المسؤولين في الطائفة اليهودية الاميركية في فترة الحرب العالمية الثانية.

والاتهامات هذه تلقي ضوءاً جديداً على نواح من العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وبين الادارة الاميركية والطائفة اليهودية الاميركية، وبين هذه الطائفة واسرائيل.

ففي مؤلفات ومقالات عديدة نشرت في الآونة الأخيرة، وأشهرها كتاب (The Abandonment of the Jews, America and the Holocaust) لمؤلفه ديفيد وايمن، وجهت اتهامات الى ادارة الرئيس روزفلت والى الرئيس نفسه بالتخلي عن يهود اوروبا الشرقية ازاء خطة الابادة الوحشية التي كان ينفذها النازيون، وباللامبالاة والتقاعس عن انقاذ عدد كبير من اليهود كان بالامكان انقاذهم وخصوصاً اليهود الهنغاريين الذين لاقوا حتفهم نتيجة هذا التقاعس. وذهبت هذه الاتهامات الى حد اتهام الادارة الاميركية آنذاك، بالمشاركة بمسؤولية مأساة البواخر التي كانت تنقل اللاجئين اليهود والتي تعرض بعضها لحوادث مختلفة أودت بحياة الألوف من اليهود الناجين من مخيمات الموت النازية. وذلك

بسبب الرفض القاطع من الادارة الاميركية آنذاك لقبولهم لاجئين، واجبارهم بالتالي على الرحيل من المياه الاقليمية الاميركية. وقد شملت هذه الاتهامات ايضاً بعض قيادات الطائفة اليهودية الاميركية التي لم تحرك ساكناً من أجل نجدة المضطهدين.

ولكي لا نطيل في سرد المآخذ الاسرائيلية واليهودية الحالية على الولايات المتحدة الاميركية، سنكتفي بالتذكير بالخلاف الخطير الذي نشأ، بعد العدوان الثلاثي ضد مصر في العام ١٩٥٦، بين ادارة الرئيس ايزنهاور وحكومة ديفيد بن غوريون. فبعد ان رفضت الحكومة الاسرائيلية تطبيق مقررات الأمم المتحدة بالانسحاب في حينه من الاراضي المصرية المحتلة ومن قطاع غزة، تعرضت اسرائيل لتهديد مباشر من الرئيس أيزنهاور وادارته باتخاذ موقف سلبي منها يذهب الى حد اعادة النظر بالعلاقات المميزة، مثلما يعود الى الاعفاءات الضريبية التي تفيد منها اسرائيل، والى تعليق المساعدات الاميركية اذا لم يتم تنفيذ هذه المقررات برمتها. ونتيجة لذلك، أرغمت اسرائيل بقيادة بن غوريون على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، في سبيل المحافظة على صداقة الولايات المتحدة والعلاقات الخاصة معها.

وبعد تلك الحادثة، أيقن الاسرائيليون والصهاينة عموماً، ان مركز القرار في الشرق الاوسط انتقل من بريطانيا الى الولايات المتحدة، وأخذت اسرائيل منذ ذلك التاريخ، تبني وترسخ ما عرف بعد ذلك باللوبي الاسرائيلي للحؤول دون تكرار تلك السابقة الخطيرة.

وفي الوقت ذاته، لم يغب عن أذهان المسؤولين الاسرائيليين، ان للولايات المتحدة كما لسائر البلدان الصناعية، مصالح حيوية في العالم العربي خصوصاً والعالم الاسلامي عموماً، وذلك في ما يعود الى مجال البترول والى مجمل العلاقات الصناعية والتجارية والاستراتيجية.

لذلك، فان المسؤولين الاسرائيليين يرددون باستمرار أنهم لا يعتمدون ولا يتكلون إلا على أنفسهم، ولا يعيرون أهمية كبيرة للتعهدات الاجنبية من أجل ضمان أمنهم وبقائهم. وقد نشأت عندهم حساسية خاصة تجاه أي نوع من الاتكال على الغير، وتجاه أي نوع من أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية والمصيرية الاسرائيلية، وفي شكل خاص تجاه الولايات المتحدة الاميركية. والحساسية هذه تعود الى أيام كانت فيها بريطانيا العامل الأجنبي الفاعل والأساسي في اللعبة السياسية الشرق اوسطية. اذ من المآخذ والانتقادات التي وجهت في الماضي الى حاييم وايزمن الذي أصبح في ما بعد اول رئيس لدولة اسرائيل انه، قبل اعلان الدولة، كان يقود تياراً معتدلاً يرفض قطع العلاقة مع بريطانيا ويراهن على تأييدها واستمرار دعمها. وكان المسؤولون الصهاينة في ما بعد يقولون انه لو اعتمد خط حاييم وايزمن لما كانت أعلنت دولة اسرائيل او على الأقل، لما كانت الأمور سارت على النحو الذي سارت عليه في ما بعد.

ومن هنا نفهم لماذا ان إتفاق التعاون الاستراتيجي الموقع بين الولايات المتحدة واسرائيل عام ١٩٨٢، لم يعط نتائجه المتوقعة. علماً أن الادارة الاميركية كانت تعول عليه في شكل أساسي من أجل حمل اسرائيل على الانسحاب من الاراضي المحتلة باعتبار ان الاتفاق هذا من شأنه ان يشكل ضمانة بديلة لأمن اسرائيل، عن بقاء جيشها في تلك الأراضي.

وهكذا، يستدل ان العامل الاميركي ليس مقرراً ولا يلعب في الشؤون الاسرائيلية الدور الذي يتخيله الكثيرون.

ونتيجة لادارك المؤسسة الصهيونية والسلطات الاسرائيلية، ان الولايات المتحدة باتت العنصر الأساسي الطاغي في تقرير سياسة الشرق الاوسط بعد تجربتها السابقة والخطيرة مع الرئيس ايزنهاور انكبت الحركة الصهيونية الاميركية من جهة واسرائيل من جهة ثانية، على تعزيز مراكزهما لدى الادارة الاميركية.

ومن المعروف انه كان قد سبق للمؤسسة الصهيونية، التي وعت باكراً تعاظم دور الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، ان شجعت في شهر نيسان (ابريل) ١٩٤١ على قيام مجموعة ضغط ضخمة، ضمت سبعمائة شخصية تقريباً غالبيتها من غير اليهود، بينها ستة أعضاء من مجلس الشيوخ ومائة وثلاثة وأربعون من مجلس الممثلين، وعرفت المجموعة باسم:

«اللجنة الاميركية الفلسطينية» (American Palestine Committee) (APC).

وفي السنة ١٩٥٤ تأسس اللوبي الصهيوني المعروف باسم (American Israeli Public Affairs Committe) (AIPA) أي «اللجنة الاميركية الاسرائيلية للشؤون العامة». ولا يخفى على أحد ان اللجنة هذه تلعب دوراً أساساً في توجيه القرار الاميركي المتعلق بالشرق الاوسط والقضايا العربية والقضية الفلسطينية خاصة، او على الاقل التأثير عليه، وأخذت الولايات المتحدة بالتالي تنظر الى مجمل القضايا العربية ومنها القضية اللبنانية من منظار أمن اسرائيل وضمان سلامتها.

ولكن لهذا التأثير حدوده، فمن الخطأ الاعتقاد ان اللوبي الاسرائيلي مسيطر سيطرة كاملة على الادارة الاميركية. والأزمات المتكررة التي تعترض العلاقات الاميركية - الاسرائيلية هي دليل على ذلك. ومن هنا يفهم قلق القيادات اليهودية الاميركية وتخوفها الدائم من احتمال تغيير السياسة الاميركية تجاه اسرائيل، بسبب سياسة التصلب والتطرف، وهي سياسة من شأنها ان تهدد المصالح الاميركية الحيوية في العالم العربي، وان تعرض العلاقات الحسنة التي تربط الولايات المتحدة بعدد كبير من الدول العربية للتأزم.

ظروف حرب ١٩٦٧

منذ نهاية الخمسينات وحتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان اهتمام يهود الشتات واليهود الاميركيين خاصة باسرائيل عادياً، ودون حماس استثنائي. وفي الفترة ذاتها بدأت الهجرة الى اسرائيل تتضاءل حتى وصلت في السنة ١٩٦٦ وبداية ١٩٦٧ الى تعادل بين القادمين الى اسرائيل والمغادرين منها. وفي الوقت ذاته ظهرت في الاوساط اليهودية المحافظة والمتدينة تساؤلات حول مصير الشعب اليهودي، تعبر عن القلق من جراء فقدان الطابع اليهودي في اسرائيل نتيجة للتوجهات العلمانية لدى بعض القيادات الاسرائيلية من جهة، وتزايد خطر الاندماج والانصهار في مجتمعات الشتات من جهة ثانية. وأشهر من عبر عن ذلك في حينه هو الكاتب جورج فريدمان في كتابه الذي حمل عنوان «هل انها نهاية الشعب اليهودي».

فنظرة غالبية يهود الشتات الى اسرائيل في ذلك الحين لم تكن لتتجاوز التعاطف النسبي معها. وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٧، اي قبيل شهرين من الحرب، نشر الصحافي الاسرائيلي الياهو سالبيتر في صحيفة «هآرتس» تحقيقاً حول أوضاع الشبيبة اليهودية المثقفة في الولايات المتحدة، اعطى فيه نماذج خطيرة عن اللامبالاة التي كانت تسود الأوساط اليهودية الاميركية المثقفة حيال اسرائيل. فذكر مثلا ان المجلة اليهودية المتحدة وهي مجلة «كومنتري» «Commentary» عندما نظمت طاولة مستديرة حول اوضاع الديانة اليهودية، اشترك فيها أهم المفكرين اليهود وأشهرهم في الولايات المتحدة، فان التقرير النهائي الذي وضع نتيجة الطاولة المستديرة تلك، والذي احتوى على ٩٠ ألف كلمة، لم يرد فيه ذكر كلمة «اسرائيل» مرة واحدة.

وذكر الصحافي الاسرائيلي في تحقيقه ذاك ايضا، انه حين عرض على احدى أكبر المنظمات الطلابية اليهودية في الولايات المتحدة ارسال محاضرين الى الطاولة

المستديرة تلك للتحدث عن الشؤون الاسرائيلية، لم يبد اهتماما بالموضوع سوى فرعين من اصل ١٤٠ فرعاً التي تضمها المنظمة.

غير انه ابتداء من ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٧، وهو اليوم الذي صادف اغلاق مضيق تيران، أخذ الوضع في جاليات الشتات يتغير رأساً على عقب بالنسبة الى اسرائيل، وذلك بسبب الجو الانفعالي والحماسي الذي ساد الرأي العام العربي، والتصريحات الهوجاء واللامسؤولة التي صدرت عن بعض المسؤولين العرب والفلسطينيين آنذاك. فاستغلت الدعاية الصهيونية هذه الموجة الغوغائية، وعبأت وسائل الاعلام العالمية من بصرية وسمعية ومكتوبة في سبيل اظهار ان العرب يعدون العدة لابادة الشعب اليهودي مصورين اياهم، بأنهم سيفتعلون مجازر ضدهم، ورمي الباقين منهم في البحر، والقضاء على اسرائيل بالتالي التي صورت بأنها معزولة ومستفردة وفي حالة خطر الزوال.

ولسوء الحظ، فان القيادات العربية ووسائل الاعلام العربية آنذاك لم تدرك خطورة هذه الحملات الهستيرية التي كانت تنظمها الدعاية الصهيونية، والتي كانت تظهر العرب بمظهر القتلة المتعطشين للدماء. ويوماً بعد يوم، منذ ١٦ أيار (مايو) ١٩٦٧ وحتى ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أخذ التوتر يتعاظم الى درجة عم معها العالم كله. وكان للحملات الاعلامية الصهيونية الجنونية تلك مفعول الهزة الارضية في بلاد الشتات وفي أوساط اليهود الاميركيين بالذات. اذ ان الحملات هذه اقنعتهم بأن خطر ابادة يهود اسرائيل وموتهم هو أمر داهم، وقد يحدث في اي لحظة.

وتمكنت الدعاية الصهيونية آنذاك من ان تعيد الى أذهان اليهود الاميركيين والاوروبيين، صور المجازر النازية واحداثها، رابطة بينها وبين ما نسبته الى العرب من تحضيرات مماثلة، وذلك بهدف الدمج في ما بينها. وهذا ما شكل فعلا ما يمكن اعتباره اكبر عملية تزوير اعلامية في التاريخ.

وكان من جراء ذلك افتعال جو نفسي خاص لدى يهود الشتات، نتج عنه شعور فجائي بالذنب ازاء ما خيل اليهم بأن لامبالاتهم السابقة وعدم اهتمامهم الخاص باسرائيل هما اللذان سيسهمان في عملية ابادة يهود اسرائيل التي ستكون إذذاك تتمة للمخطط النازي وتمهيداً لأبادة الشعب اليهودي برمته. عندئذ ربط يهود الشتات هؤلاء بين عملية الأبادة المزعومة التي نسبتها الدعاية الصهيونية الى العرب، وبين عمليات الافناء التي تمت في مخيمات الموت النازية واشهرها اوشوتيز. فحدثت ردة الفعل التي خطط لها من الصهاينة، وأثار ذلك مشاعر يهود العالم كلهم، وحتى الملحدين منهم والمندمجين تمام الاندماج في مجتمعاتهم وذلك بعدما تولد لدى هؤلاء شعور بأن عدم تجاوبهم مع الدعوة المفتعلة الى انقاذ اسرائيل، يضعهم في موضع التواطؤ مع العاملين على القضاء عليها.

وكان المذهل في الامر، ان الحملات التضليلية والمركزة تلك طاولت الرأي العام

العالمي كله، وأخذ المتطوعون، من غير اليهود ايضاً، يفدون الى اسرائيل بغية الدفاع عن الشعب الذي صُور لهم بأنه مهدد بالابادة.

وعلى أثر ذلك اندلعت الحرب، ولكن حملة التضليل استمرت حتى اثناء العمليات العسكرية، فتمكنت الدعاية الصهيونية من ان تقنع الرأي العام العالمي في حينه، بأن العرب كانوا البادئين في العدوان وان دور الاسرائيليين اقتصر على الدفاع عن النفس.

ولكن الحقيقة التي تجلت في ما بعد، هي ان عدوان ١٩٦٧ كان مخططاً ومهيأ له منذ زمن بعيد، ولم يكن ينقصه سوى التوقيت الذي يؤمن له النجاح. وبرهنت الاحداث المتوالية منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، بأن عدوان ١٩٦٧ ما كان الا تكملة لعملية الاحتلال الاولى التي جرت سنة ١٩٤٨، وفي سبيل وضع اليد على الاراضي الفلسطينية بكاملها، من اجل تحقيق الهدف الصهيوني الاساسي.

وهكذا، يمكن القول انه حتى قبل ان تقوم اسرائيل بعدوانها السافر وبأعمالها العسكرية، كانت قد حققت انتصارها الفعلي على العرب اعلاميا. وما كانت انجازاتها العسكرية الا لتكريس الانتصار الاعلامي.

ومن دون الاسترسال في الظروف التاريخية والموضوعية لحرب حزيران وملابساتها الحقيقية، الا ان من بين انعكاساتها المباشرة على يهود الشتات واليهود الاميركيين بالذات، ان هؤلاء شعروا يومذاك بالاعتزاز والفخر نتيجة لذلك الانجاز العسكري الذي استغلته وسائل الاعلام الصهيونية الى اقصى الحدود. ولكن من ناحية ثانية، جرت ايضا عملية دعائية لاقناع اليهود الاميركيين خصوصاً، بأن هذا الانجاز العسكري كفيل باحلال السلام، وان المساعدات المالية المطلوبة او المفروضة احياناً عليهم والتي بدأت تشكل عبئاً كبيراً، لن تعود قائمة الا فترة وجيزة، ولم يعد مطلوباً سوى جهد مؤقت وان كان ضخماً، حتى تستقيم الامور بغية الوصول الى الهدف المنشود.

لكن الامور لم تسر كما تصورتها القيادات الصهيونية او اشتهتها. اذ انه خلافاً للاعتقاد السائد آنذاك، فان العرب لم يستسلموا، بل العكس، ان حركة مقاومة فلسطينية ظهرت ونمت وعززت الروح الوطنية الفلسطينية الى اقصى الحدود. كما تغير ميزان القوى من خلال تعزيز القدرات العسكرية في سورية ومصر، وهو ما مكنهما من ان تخوضا حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وان تحققا بدورهما انجازات عسكرية لا سابق لها في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. فكل ذلك زاد الأمور تعقيداً بالنسبة الى اسرائيل. وتبين مع التطورات المتلاحقة بأن الازمة تفاقمت بدل ان تصل الى طريق الحل.

وفشلت جميع المساعي من اجل فرض حل استسلامي على العرب وكان اول من وعى هذه المستجدات الخطيرة في جاليات الشتات هو ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي. آنذاك بدأ الشرخ يزداد بين المؤسسات والجاليات اليهودية في العالم التي كانت تتعاطف مع الموصوفين بالاعتدال في اسرائيل، وعلى رأسهم الآن شمعون

بيريز، وبين القيادة الاسرائيلية المتشددة. وتغيرت التوجهات وتقلص التيار الصهيوني المتطرف في الشتات مجددا عندما تبين انه لا جدوى من الانجازات العسكرية التي حققتها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨. بل على العكس، ان اسرائيل وجدت نفسها امام الباب المسدود اكثر من اي وقت مضى. إذذاك عاد التيار الليبيرالي اليهودي المتحرر الى الواجهة ودخل بقوة على الساحة ليدعم الادارة الاميركية في مساعيها السلمية.

وخلال كل تلك المرحلة، وفي كل اللقاءات والمؤتمرات، كان يبرز الخلاف بين الاتجاهين المتنازعين ويتفاقم الى حد الشجار بالأيدي، كما حصل في المؤتمر الصهيوني العالمي الثلاثين الذي ختم اعماله في ١٧ كانون الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ في القدس.

عناصر التأزم والخلاف

هناك عنصر آخر لا يجوز اغفاله، فالطائفة اليهودية الاميركية بكليتها تقريباً، مؤلفة من اليهود الغربيين اشكينازيم كما ذكرنا. في حين ان الشعب الاسرائيلي الذي كان في الأساس مؤلفاً ايضاً من اليهود الغربيين بنسبة ٩٠ في المئة ما لبث ان فقد تدريجاً هذا الطابع الغربي حتى أصبحت نسبة الاشكينازيم فيه لا تتعدى الـ٤٠ في المئة. اما اليهود الشرقيون السيفارديم فنسبتهم تفوق الآن الـ٦٠ في المئة. والجدير بالذكر ان نسبة الاشكينازيم في العالم – مع الأخذ بالحساب جاليات الشتات – هي معكوسة، وتراوح بين ٨٠ و٨٥ في المئة. بينما النسبة من اليهود الشرقيين سيفارديم في العالم اي في اسرائيل والشتات معاً لا تتعدى الـ٢٠ في المئة وما دون. والانسجام الذي كان قائماً بين الجالية اليهودية الاميركية والقيادة الاسرائيلية، عندما كان الاثنان منتميين الى الفئة اليهودية الغربية نفسها اشكينازي، لم يعد قائماً بعد ان طغى الطابع السيفاردي على غالبية سكان اسرائيل. وأخذ اليهود الاميركيون يتخوفون من ان يتأثر مصيرهم بمواقف وتصرفات قيادة اسرائيلية جديدة متناقضة مع مواقعهم ومصالحهم الحيوية.

ومما زاد في تفاقم التناقضات نشوب ازمات متعددة بين الادارة الاميركية واللوبي الاسرائيلي وبين هذه الادارة والحكومة الاسرائيلية ومؤخراً بين الطائفة اليهودية الاميركية والحكومة الاسرائيلية. ومن ابرزها – على سبيل المثال وليس الحصر – الأزمة التي نشأت في عهد الرئيس كارتر، اثر صدور البيان الاميركي – السوفياتي المشترك، بتاريخ ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧. فبموجب ذلك البيان تعهدت الحكومتان الاميركية والسوفياتية بايجاد حل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإشراك ممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي حض البيان على اجرائها بين اطراف النزاع ضمن اطار مؤتمر جنيف. وركز البيان على ان اي تسوية لا بد وان تضمن هذه الحقوق.

واثار ذلك البيان سخط الحكومة الاسرائيلية والاوساط الصهيونية العالمية التي رفضته

برمته، ورافق ذلك حملات اعلامية وسياسية عنيفة، اضطر الرئيس كارتر على أثرها الى التراجع. وبعد ذلك في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ أي بعد انقضاء خمسين يوماً على صدور البيان المشترك والتراجع الأميركي عنه، فاجأ الرئيس انور السادات الرأي العام العربي والعالمي بزيارته المعروفة الى اسرائيل والتي كانت الخطوة الاولى في العملية التي قادت الى اتفاق كمب ديفيد. وهذا ما رسخ الانطباع في أوساط اسرائيلية عدة، بأن سياسة التصلب والتشدد هي اجدى من السياسة الموصوفة بالاعتدال.

ونذكر ايضا ما نشأ من ازمات في عهدي الرئيسين ريغان وبوش وأبرزها، ازمة بيع طائرات الأواكس للمملكة العربية السعودية، ازمة بيع السلاح للمملكة الاردنية الهاشمية، ازمة الضابط الجاسوس جوناثان بولارد، الأزمة الناتجة عن قرار الادارة الاميركية مباشرة المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، اطلاق مشروع جيمس بيكر للسلام الخ... اما الحدث الاساسي الذي اثار استياء وغضب القسم الأكبر من اليهود الاميركيين فهي الطريقة التي استعملتها السلطات الاسرائيلية في قمع الانتفاضة وخاصة في بدايتها، مثل ضرب الشبان والاطفال وتعذيبهم، وكسر اوصالهم بشتى الطرق، واطلاق النار عليهم بالرصاص الحي. ويمكن القول انه كان لليهود الاميركيين دور مباشر في تشجيع وسائل الاعلام الاميركية في التركيز على مشاهد القمع الوحشية وعلى نقلها والتعليق عليها، الأمر الذي سبب غيظ الحكومة الاسرائيلية الى حد منعها بعد ذلك الصحافيين الاجانب، والاميركيين خاصة منهم، من تغطية احداث الانتفاضة كما في السابق او على الاقل الحد من تحركاتهم وتنقلاتهم. واذا كانت هذه الموجة الاعلامية قد انحسرت وخفت معها المؤشرات الظاهرية لهذا الخلاف، فان ذلك لا يعني ان القيادات اليهودية الاميركية قد رضخت او تخلت عن مواقفها.

ولكي نفهم ردة فعل اليهود الاميركيين، لا بد من التذكير بالدور المؤثر الذي لعبته فئات واسعة من هؤلاء اليهود، وخصوصاً الاصلاحيين منهم، في المحافظة على القيم الانسانية والدفاع عن الحريات العامة في الولايات المتحدة، وفي تثبيت التيار الليبيرالي في الصحافة الاميركية، بفضل مساهمة عدد من الصحافيين اليهود الذين عرفوا بنضالهم ضد كل انواع الاضطهاد والطغيان في العالم. ثم ان عدداً كبيراً من اليهود الاميركيين كانوا منذ نهاية القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين في طليعة من نادى بالعدالة الاجتماعية ومن دافع عن الحريات النقابية، ومن اسهم في تعزيز دور النقابات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الاميركية. وهو ما حد من تفجير الصراعات داخل هذا المجتمع وأعطاه طابعه المميز.

ولعب العديد من اليهود الاميركيين ايضاً دوراً مهماً في الدفاع عن الاقليات وفي الاسهام بتحسين اوضاع الاميركيين السود والوقوف الى جانبهم. فكان لهم دور ملحوظ في تأسيس المؤسسة المشهورة «NAACP» أي «المؤسسة الوطنية لتقدم المواطنين الملونين». هذا مع العلم ان العلاقة ساءت في ما بعد بين اليهود الاميركيين والسود

بشكل خطير، ولاسباب لسنا الآن في صدد التوسع فيها. ومن المعروف ايضاً، في هذا السياق، انه كان لمجموعات واسعة دور كبير في ادانة حرب فيتنام وممارساتها. واشتهر في ذلك عدد غير قليل من المحامين والمثقفين ورجال الفكر اليهود. وعموماً يمكن القول ان اليهود هؤلاء كانوا في طليعة الحركات الليبيرالية الاميركية، ومن ابرز المدافعين عن العدالة وعن الحريات الديموقراطية.

وهنا يجدر التنبيه الى الخطأ الذي يرتكبه البعض بعدم إدراك دور هذا التيار اليهودي الديموقراطي والمتحرر، الذي لا يقتصر على اميركا بل يتعداها الى جميع بلدان الشتات، ماضياً وحاضراً، وحتى داخل اسرائيل بالذات مثل حركة «السلام الآن» «Peace Now». فالتيار هذا لا يجب النظر اليه من خلال اعتباره الوجه الآخر للعملة الواحدة. ولا شك انه سيتطور وينمو كلما تفاقمت الأزمة وتعثرت المساعي وهو سيلعب في المستقبل دوراً رائداً وأساسياً في سبيل التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية.

محور المشكلة

لا شك في ان تفاقم الانتفاضة والمنحى الخطير الذي وصلت اليه، والصراع الداخلي في اسرائيل بين من يوصفون بالمعتدلين والمتطرفين والدور المتصاعد للحركات الأصولية المتطرفة في الاراضي المحتلة وفي الدول العربية عامة، والنزاعات الحكومية المتوالية التي تشل الحياة السياسية الاسرائيلية قد أسهمت في حمل مجموعة بارزة من اليهود الاميركيين على التدخل من أجل تحريك عملية السلام. فالحدث الأهم كان الاجتماع الذي عقد في استوكهولم في ٦ كانون الاول ١٩٨٨ بين مجموعة من اليهود الاميركيين ضمت ريتا هاوزر، مناحيم روزنزفت، دورا كاس، ستانلي شاينبوم وأبراهام يودوفيتش وبين الوفد الفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات وعضوية ياسر عبد ربه ومحمود درويش وبسام ابو شريف. ولا شك في ان هذا اللقاء اسهم اسهاماً اساسياً في قرار الادارة الاميركية بدء المفاوضات مع منظمة التحرير في تونس. ومع ان الحكومة الاميركية قررت مؤخراً تعليق الاتصالات، فان هذا القرار لا يمكن ان يكون الا موقتا باعتبار انه لا غنى عن هذه المفاوضات من أجل تقدم الأمور وسلوك طريق السلام الحقيقي والعادل الذي لا يمكنه ان يتحقق الا في حل شامل ضمن اطار مؤتمر دولي وليس في الحلول الجزئية. وقد شكل ذلك اللقاء ذروة التناقض بين التيار اليهودي الاميركي والسلطات الأسرائيلية. وان تأييد الطائفة اليهودية الاميركية لادارة الرئيس بوش في هذا المجال سوف يكون اساسياً من اجل مواجهة ضغوطات اللوبي الاسرائيلي. هذا مع العلم انه في الآونة الاخيرة تفجرت ايضاً تناقضات مماثلة داخل هذا اللوبي الاسرائيلي «الايباك» بالذات بسبب الموقف من ادارة الرئيس بوش وسياسته.

ومن المفهوم ضمناً ان لدى الادارة الاميركية ولدى حكومة اسرائيل وفي جاليات

الشتات اليهودية قناعة بأن محور المشكلة يكمن في الاعتراف ام لا، عاجلا ام آجلا، بوجود الشعب الفلسطيني، وبحقوقه المشروعة، وبالتالي الاعتراف ام لا بكيان فلسطيني وبتحقيق الانسحابات، وبحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم بأنفسهم. وفي هذا الاطار، لا شك ان أسهام اليهود الاميركيين سيكون حاسماً اذ من دونه سوف يكون من الصعب، ان لم يكن من المتعذر، ان تتمكن الادارة الاميركية من حمل اسرائيل على التسليم بالحل الملائم، وحتى مع توفير الضمانات للمحافظة على أمن اسرائيل ومصيرها، وقبولها من جانب محيطها.

وازاء هذا التوجه من الادارة الاميركية وعدد من الوجوه اليهودية الاميركية البارزة، وهو توجه مقلق ومحفوف بالمخاطر بالنسبة الى الجناح الاسرائيلي المتطرف والمتشدد ايضاً، بدأت في اسرائيل حملة من الاحزاب الدينية التي قدمت اقتراحاً في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، من أجل تعديل قانون العودة وتحديد مواصفات اليهودي الذي يحق له الاستفادة منه. وعلقت هذه الاحزاب مشاركتها في الحكومة على تبني التعديل في البرنامج الحكومي. وكان هذا الاقتراح يهدف الى جعل حاخامية اسرائيل المتشددة دينياً، تستأثر بالحكم على صحة عمليات اعتناق اليهودية، بهدف ابعاد الطائفة اليهودية الاميركية الاصلاحية عن الشعب اليهودي، ومنعها بالتالي من التأثير على السياسة الاسرائيلية. وقد أثار ذلك موجة سخط واستنكار هائل في اوساط الطائفة الاميركية، مما ارغم اسحق شامير يومذاك على تعليق المضي في عملية التعديل هذه وعدم ادراجها في برنامجه.

وهكذا يتبين لنا ان واقع العلاقات بين اسرائيل والطائفة اليهودية الاميركية وسائر طوائف الشتات اليهودي ليست متصفة لا بالانسجام ولا بالانضباط. وهذه هي على كل حال سمة تقليدية لدى اليهود وخصوصاً لدى اليهود الغربيين منهم – اشكينازيم – فهنالك مثل قديم يروى عن هؤلاء اليهود ويقول انه حين يجتمع يهوديان اثنان من اجل المناقشة، تبرز بسرعة ثلاثة آراء مختلفة.

الاطار التاريخي والمعاصر

اذا كنا قد تبسطنا في الحديث عن اليهود السوفيات والاميركيين بهذا القدر فلأن الدور الذي يلعبه اليهود خارج اسرائيل، اي اولئك الذين يعرفون بيهود الشتات، لا يزال اساسياً. واليهود الاميركيون الذين يقترب عددهم من ضعفي يهود اسرائيل، يشكلون ما تراوح نسبته بين ٦٠ و٧٠ في المئة من يهود الشتات. فما هي حقيقة الشتات، خصوصاً وان هذا الموضوع يكتنفه الغموض وتشوبه المغالطات؟

ان الفكرة الأولية التي قامت عليها الحركة الصهيونية التي اطلقها تيودور هرتزل وأوضحها في كتابه الشهير «الدولة اليهودية» عام ١٨٩٥ كانت ترمي الى ايجاد كيان ما لليهود المضطهدين في العالم، يوفر لهم الضمانات الكافية في الأمن والاستقرار.

ولذلك استعمل هرتزل احيانا تعبير «مأوى ليلي «Asile de Nuit» وما تجدر ملاحظته ان ترجمة عنوان الكتاب المذكور في حينه، وكما عرف به في ما بعد اي «الدولة اليهودية»، لم تكن دقيقة، ولم تعبر هذه الترجمة عن فكرة هرتزل في الاساس. فعنوان الكتاب وهو «Der Judenstaadt» يعني ما حرفيته «دولة اليهود» ولو كان هرتزل يقصد انشاء الدولة اليهودية أي اعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين لكان استعمل عبارة «Der Judischestaadt» التي ترجمتها الحرفية «الدولة اليهودية». وبالفعل فان هرتزل كان اشار في كتابه الى امكان الخيار بين فلسطين والارجنتين حيث توجد مساحات شاسعة وغنية وحيث كان سبق للثري اليهودي المعروف البارون مورتس فون هيرش عام ١٨٩١، ان مول عملية استيطان عدد كبير من اليهود فيها. وبعد ذلك، فكر هرتزل باقامة الدولة اليهودية في شبه جزيرة سيناء او في اماكن اخرى مثل اوغندا، وغيرها كما اوضحناه سابقا. وهذا يعني ان الفكرة الاساسية كانت تتركز على وجوب ايجاد حل انساني للفئات اليهودية المضطهدة نتيجة الموجات المعادية للسامية التي كانت تتوالى في عدد من البلدان وتهدد هذه الفئات. ففكرة العودة الى «أرض الميراث» على الرغم من انها كانت قائمة وكان هرتزل يتمناها، الا انها لم تطغ الا في مرحلة لاحقة، وتحديداً في المؤتمر الصهيوني العالمي السابع سنة ١٩٠٤. ولم يأت في الواقع الى فلسطين بين سنة ١٨٨١ و١٩٤٨ سوى عدد محدود من المجموعات اليهودية المضطهدة هذه، اما الاكثرية الساحقة فكانت تختار الهجرة الى اماكن اخرى وبصورة رئيسية الى الولايات المتحدة الاميركية.

خرافة فكرة التجميع

لم تتم حركة استقدام المجموعات اليهودية الى فلسطين، من غير المضطهدين والمعوزين، تطبيقاً للخطة الصهيونية الأصلية المبنية على فكرة العودة الا بعد اعلان الدولة. وقد لوحظ انه باستثناء عدد ضئيل جداً من اليهود المنتمين الى الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا الخ... لم يأت الى اسرائيل الا يهود قادمون من البلدان العربية في المشرق والمغرب، ويهود قادمون من دول اوروبا الشرقية، وذلك بالاضافة الى الناجين من مخيمات الموت النازية.

واذا كانت المؤسسات الصهيونية لم تنجح في تحقيق حلمها في تجميع يهود العالم في اسرائيل ولن يكون في مستطاعها ان تفعل ذلك يوماً، فان هذا يعود الى كون فكرة التجميع هذه خرافة ليس الا، وهي لم تتحقق مرة في التاريخ، وان الشتات هو حالة عضوية في المصير اليهودي ووجوده ماضياً وحاضراً وليس حالة طارئة ومؤقتة.

ان تدمير الهيكل في السنة ٧٠ ميلادية كان حدثاً فاصلا بين التاريخ اليهودي القديم في فلسطين وتاريخ اليهود اللاحق في الشتات. فبعدما كان الهيكل في الماضي محور الحياة اليهودية، فان الحياة هذه تمحورت بعد ذلك التاريخ حول المدرسة ودراسة

التوراة. وليس ادل على هذا من انه فور تدمير الهيكل، اقدم الحاخام الشهير رابي يوحنان بن زاكاي على تأسيس مدرسة «يبنه» التي تخرج منها في ما بعد علماء معروفون من امثال رابي عقيبة بن يوسف. ولم تنقطع الحياة اليهودية بالتالي بعد تدمير الهيكل، بل بالعكس من ذلك، فانها عرفت دفعاً جديداً وازدهاراً هائلا، بسبب المدرسة بالذات. وقد جاء في التلمود، للدلالة على اهمية الدراسة (دراسة التوراة) «ان الدراسة هذا لا يجوز ان تتوقف حتى وان كان ذلك من أجل اعادة بناء الهيكل».

وكما قرأنا في التاريخ القديم للعبرانيين، فان المملكة لم تكن موحدة الا في عهدي الملكين داود وسليمان. وبعد موت الملك سليمان حصل انشقاق نتج عنه انشاء مملكتين. الأولى في الشمال عرفت بمملكة اسرائيل تضم عشرة اسباط، وركيزتها سبط افرائيم، والثانية مملكة يهوذا في الجنوب وتضم سبطين هما: سبط يهوذا وسبط بنيامين. فمملكة الشمال تم القضاء عليها سنة ٧٢٢ ق.م. تحت ضربة الأشوريين، وخرجت نهائياً من التاريخ وتشرد اهلها واضمحلوا ولم يعد لهم اثر. اما مملكة الجنوب فانها دامت حتى تاريخ القضاء عليها من نبوخذ نصر سنة ٥٨٦ ق.م. وتدمير الهيكل للمرة الأولى على يده. فأمر هذا الاخير بنفي اكثرية شعب المملكة الى بابل حيث استقروا وتجذروا هناك حتى سنة ٥٣٨ ق.م. تاريخ انتصار قوروش «Cyrus» الفارسي على مملكة بابل. واقدم هذا الاخير على تحرير جميع اليهود واطلاقهم، والسماح لهم بالعودة الى أورشليم، واعداً اياهم بالمساعدة على اعادة بناء الهيكل. ولهذا السبب، يعتبر اليهود قوروش في تاريخهم الديني بمنزلة المسيح.

الأحصاء القديم لليهود

لكن الحدث التاريخي العجيب واللافت، هو انه لم يبادر الى العودة الى أورشليم سوى عدد محدود من اليهود، عرفناهم من خلال الاحصاء الذي ورد في سفر عزرا. وأما العدد الكبير فاختار البقاء في بابل. وبالتالي يمكن القول انه اذا كان النفي الذي حصل على يد نبوخذ نصر هو حدث قسري، فانّ البقاء في الشتات كان عملا طوعياً واختياريا. وقد سميت بابل «أم الشتات».

وبعد فتوحات الاسكندر وضم منطقة اليهودية الى العالم الاغريقي في ظل امبراطوريتي البطالسة والسلوقيين، بدأ الانتشار اليهودي في جميع انحاء العالم الاغريقي. وبعد انتصار روما وسيطرتها امتد هذا الانتشار الى جميع انحاء الامبراطورية الرومانية المترامية الاطراف، وذلك في اوروبا وآسيا وافريقيا.

والاحصاء الروماني الذي تم في عهد الامبراطور كلوديوس يدل على ان عدد اليهود في الامبراطورية كان يبلغ ٦،٩٤٤ مليون يهودي، لم يكن من اصلهم سوى ٢٥ في المئة فقط في فلسطين. وما يجدر التوقف عنده في مجال عدد اليهود هذا هو ان نسبة اليهود في اسرائيل اليوم، بالمقارنة مع مجموع اليهود في العالم، هي ذاتها اي ٢٥ في

المئة تقريباً، وانها لم تتغير بالواقع بعد مضي الفي سنة على الاحصاء الروماني. وتجدر الاشارة ايضاً الى ان عدد اليهود الذي كان يبلغ سبعة ملايين نسمة تقريباً منذ ألفي سنة، والذي يراوح اليوم بين ١٢ و١٣ مليونا، لم يزدد خلال ٢٠٠٠ الفي سنة الا بخمسة او ستة ملايين فقط. وذلك بسبب الاندماج والانصهار والزواج المختلط في مجتمعات الشتات من جهة، وموجات الاضطهاد عبر التاريخ وآخرها عملية الابادة التي مارستها النازية من جهة اخرى. ومن هنا الاهمية التي يعلقها اليهود عموماً والاسرائيليون خصوصاً على حياة كل يهودي، وتخوفهم من خطر المجتمعات المفتوحة مثل المجتمع الاميركي والاوروبي الغربي والسوفياتي ايضاً، التي تسهل عمليات الاندماج والانصهار والذوبان فيها بنتيجة الأمر.

اما التشرد الثاني فتم بعد سقوط اورشليم وتدمير الهيكل على يد تيطس في السنة ٧٠ ميلادية ومن ثم من جيوش الامبراطور ادريانوس في السنة ١٣٥ ميلادية، والتي قضت على ثورة شيمون باركوخبا، الذي لقي حتفه في قلعة بيتار.

ومنذ ذلك التاريخ، وعلى مدى ١٧٠٠ سنة، لم يبق في فلسطين سوى مجموعات صغيرة من اليهود عرفوا بـ«اليشوف» القديم اي الطائفة اليهودية في فلسطين، موزعين اجمالا على اربع مدن هي القدس والخليل وصفد وطبريا التي تعتبر كلها مقدسة في نظر اليهود. وعاش هؤلاء بفضل الاعانات والمساعدات «الهالوكا» اي التوزيع والتي كانت تردهم من جاليات الشتات. وكان عددهم عند بداية حركة الاستيطان الصهيوني في نهاية القرن الماضي يراوح بين ٢٠ و٢٥ الف يهودي فقط في فلسطين.

الدور الديني لعلماء الشتات

تقلصت الحياة اليهودية إذن في فلسطين بعد سنة ١٣٥ ميلادية. ولكن قبل تلك الفترة كانت جاليات الشتات قد بدأت تلعب دوراً رئيسياً في الحياة اليهودية. واذا كان اليهود قد تمكنوا، بعد التاريخ المذكور، من الاستمرار والحفاظ على دينهم وتقاليدهم وتراثهم وتنميتها، فان ذلك يعود في صورة رئيسية الى الدور الذي أداه الشتات تاريخياً.

فالكثيرون يعلمون، مثلا، ان التلمود هو الكتاب الذي يضم تفسير الشريعة الموسوية وتوضيحها، من عدد من كبار الحاخامين المعروفين، وذلك على مدى مئات السنين. وهو ليس بتلمود واحد بل هنالك تلمودان اثنان: التلمود البابلي الذي وضع في بابل من حاخامي الشتات، والتلمود اليروشلامي الذي وضع من حاخامي اورشليم. والمسلم به، ان التلمود البابلي مميز ومفضل على التلمود اليروشلامي واكمل منه، لا بل انه المرجع الاول، على الرغم من انه وضع في الشتات.

ومن جهة اخرى، اذا كانت الحياة اليهودية قد عرفت في التاريخ، اثناء فترة وجود الكيان اليهودي في فلسطين، علماء دين عمالقة أمثال رابي هليل ورابي شاماي، ورابي يوحنان بن زاكاي، ورابي عقيبة بن يوسف، فان علماء الشتات الذين أغنوا الحياة

الدينية اليهودية في شكل لا سابق له يعدون بالمئات بل بالألوف، ويستحيل حصرهم. ولكن لا بد من ان نخص بالذكر منهم من كان له الفضل في تحقيق منعطفات رئيسية في العلم الديني اليهودي ومنهم سعديا بن يوسفه ورابي شلومو بن اسحق (المعروف براشي) ورابي غرشوم بن يهوذا الملقب بـ«ميور هاغولا» اي نور الشتات، وأشهرهم رابي موشي بن ميمون المعروف من العرب باسم ابو عمران موسى بن ميمون ابن عبدالله، الذي ولد في قرطبة وتوفي في القاهرة. فهذا العالم الكبير وضع بنتيجة عمل جبار ما سمي بالـ«مشنى تورا» اي الشريعة الثانية، ولقب بموسى الثاني، اي وضع من العامة، في مستوى النبي موسى.

فاذا كنا نشدد على هذا الجزء من المراجعة التاريخية، فلكي نبين ان ثراء الحياة اليهودية على مختلف الصعد الدينية والعلمية والادبية والفنية لم يتحقق الا في الشتات، اولا لأن الشتات حرر اليهود من الخلافات والصراعات الداخلية الضيقة التي غالبا ما شلت قدراتهم الفكرية ووسمتها بالعقم، وثانياً لأن الاحتكاك مع مجتمعات اخرى اغنى اليهود وشعوب البلدان المضيفة ايضاً في آن. وان اشهر حالة على ذلك، هي تجربة التعايش العربي - اليهودي في الاندلس التي بدأت بعد الفتح العربي لأسبانيا سنة ٧١١ ميلادية. والجدير بالذكر، انه بعد سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢، وقرار طرد العرب من اسبانيا على يد الملكة ايزابيلا والملك فردينان، فأن هذا القرار شمل اليهود ايضاً. وهم يركزون في تاريخهم الديني على ان ذلك صادف يوم التاسع من آب (اغسطس) (تشع بآب) الذي يعتبرونه في طقوسهم يوماً مشؤوماً لكونه يطابق تاريخ اليوم نفسه الذي دمر فيه الهيكل للمرة الاولى في العام ٥٨٦ ق.م. اي بمعنى آخر ان طرد اليهود من اسبانيا اعتبر حدثاً تاريخياً موازياً في نظرهم لكارثة تدمير الهيكل.

من العهد الذهبي لليهودية
الى زمن المواجهات

في اطار هذا السياق التاريخي للشتات اليهودي، لا بد من التوقف عند ما يطلق عليه اليهود أنفسهم اسم «العهد الذهبي لليهودية»، وهو ليس الا عهد التعايش مع العرب اثناء وجودهم في الاندلس، طوال الفترة المذكورة آنفاً.

فمنذ عهود الخلفاء الراشدين وبداية الفتح العربي لسورية والعراق وبلاد فارس ومصر، سادت علاقات العرب باليهود اجواء من التسامح والتعاون، وصلت في حقبتها الاندلسية المذكورة آنفاً، الى أقصى الحدود. وهي شملت الحياة السياسية والاقتصادية والأدبية والعلمية والفنية، سمحت للعديد من اليهود بتبؤ أعلى المراكز.

ولسنا الآن في مجال التوسع في مراحل هذه الحقبة التاريخية الطويلة والغنية في الحياة العربية - اليهودية المشتركة. ولكن لا بد من ذكر بعض الوجوه اليهودية المشهورة أمثال شاسداي ابن شبروت، وشمويل بن نجدلة اللذين شغلا في فترات مختلفة، مناصب وزارية ولعبا دوراً سياسياً مرموقاً. وذلك بالاضافة الى عدد كبير من الفلاسفة والشعراء والأدباء والأطباء، الذين كتبوا بالعربية أمثال بهية بن بكودا وشلومو بن يهودا بن جبيرول الذي وضع مؤلفه الأشهر «ينبوع الحياة» بالعربية، ويهودا هاليفي الذي وضع ايضاً بالعربية كتاب الفلسفة «سفر كوزاري» وبالطبع، يجب ألا يغفل عن الذاكرة الكتاب المرجع «دليل الضالين» الذي وضعه رابي موشي بن ميمون باللغة العربية والذي ترجم في ما بعد الى العبرية واللاتينية.

وباستثناء بعض الفترات الوجيزة او بعض الأحداث الفردية، لم يتعرض اليهود في الأراضي الواقعة تحت الحكم العربي، وبشكل أوسع تحت الحكم الاسلامي لحملات

الاضطهاد التي ذهبوا ضحيتها في اوروبا على مدى القرون. بل من الجدير ذكره انه عندما طرد اليهود من اسبانيا، كما ذكرناه آنفاً، فان هؤلاء بدأوا بالبحث عن بلدان آمنة تأويهم، ولم يجدوا مكاناً أكثر ضماناً لهم سوى الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني. فرحب بهم السلطان بايازيد وفتح لهم باب الاقامة في جميع أنحاء الامبراطورية، وخصوصاً في القسطنطينية. وقال يومذاك كلمته الشهيرة: «كيف ينعتون الملك فرديناند بالحكيم في الوقت الذي يفقر فيه بلاده ويغني بلادي». وبقي اليهود في الأمبراطورية وفي تركيا في ما بعد وحتى يومنا هذا ينعمون بالاستقرار والطمأنينة، وهو ما كان ايضاً حال اليهود في بلاد فارس على مدى القرون والعهود.

ولم تتأزم الأوضاع بين اليهود والعرب الا عندما بدأت عملية التوطين الجماعي التي قامت بها الحركات الصهيونية منذ السنة ١٨٨١ في فلسطين. وأخذ التأزم هذا يتفاقم عندما بدأت المؤسسات الصهيونية وخصوصاً مؤسسة «كيرين كايامت له اسرائيل» بشراء الأراضي في فلسطين وطرد الفلاحين الفلسطينيين منها. والأحداث منذ ذلك التاريخ وحتى اعلان قيام اسرائيل معروفة.

وبعد ذلك، أدى المخطط الصهيوني الى توتير العلاقة بين اليهود والعرب والبلدان العربية من أجل دفعهم على الهجرة الى اسرائيل والتجمع فيها.

ويستدل من ذلك ان الخلاف هذا هو حديث العهد، تتحمل مسؤوليته الحركة الصهيونية التي عمدت الى تعميق الهوة بين اليهود والعرب، واظهار هؤلاء بأنهم أعداء اليهود اللدودون التقليديون. وكان هدف الحركة الصهيونية من ذلك تحويل النقمة اليهودية على الاوروبيين الذين قاموا باضطهاد اليهود على مدى القرون، الى العرب الذين لا صراع تاريخياً معهم، وكل ذلك بقصد اظهار الصراع الاسرائيلي - العربي بأنه تقليدي ويستحيل حله.

مشاريع السلام في مقياس التطرف والأعتدال

ولكن هل يجدر التسليم بالمنطق الاسرائيلي - الصهيوني هذا، القائل باستحالة الحل، أي ذلك الذي يأخذ بالاعتبار مصلحة اسرائيل من جهة ومصلحة الفلسطينيين من جهة ثانية؟

لا بد هنا من التذكير بأن حاييم وايزمان نفسه، اول رئيس لدولة اسرائيل والذي كان يعتبر في آخر حياته من المعتدلين، كان يقول عندما يطرح عليه سؤال عن امكان حل القضية الفلسطينية، بأن «هنالك مشاكل لا حل لها، بل انها تشيخ فقط».

ولا بد من القول ان المسؤولين الاسرائيليين جميعا، اكانوا من المتطرفين ام من المعتدلين، وفي مختلف المراحل منذ تأسيس اسرائيل وحتى الآن، لهم موقف مبدئي واحد وهو ان تقسيم فلسطين قد حصل ليس في العام ١٩٤٧ بل في العام ١٩٢٢ عند انشاء امارة شرق الاردن، التي تحولت في ما بعد الى المملكة الاردنية الهاشمية.

ويردد الصهاينة ان الدولة العربية المخصصة للفلسطينيين وللعرب اجمالا، على أساس هذا التقسيم، هي في شرق نهر الاردن. اما ما نعتبره نحن فلسطين، أي كل الأراضي الموجودة غرب نهر الاردن وحتى البحر، فهي في نظر الصهاينة مخصصة لليهود ويعتبرونها ارض اسرائيل Eretz Israel واذا راجعنا جميع مشاريع السلام التي وضعت تباعاً من الحكومات الاسرائيلية، معتدلة كانت ام متطرفة، ابتداء من مشروع ييغال ألون عام ١٩٦٩ (الذي كان ينتمي الى الجناح الموصوف بالمعتدل) مروراً باتفاق كمب ديفيد التي وقعها زعيم الصقور مناحيم بيغن، وحتى جميع المشاريع التي يتحدثون عنها حالياً، فاننا نرى انها كانت جميعها تصب في خانة واحدة وهي ان الادارة الذاتية لا تعطى الا للأشخاص، أي للمقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تتناول الأرض التي كانت - ولا تزال - أرض اسرائيل. فاسرائيل اذا سلمت بحق الفلسطينيين بالادارة الذاتية للأشخاص وللأرض، فان ذلك يؤدي حتماً يوماً ما الى الاستقلال وإنشاء دولة. وهذا ما يرفضه الصهاينة تماماً بمن فيهم من يوصفون بالمعتدلين، أقله حتى الآن. وغني عن القول انه ليس في تصور الاسرائيليين للحلول المطروحة منهم، أي ذكر او أي مكان للفلسطينيين المشتتين في الخارج وبصورة خاصة في لبنان وسائر البلدان العربية. ففي رأي المسؤولين الاسرائيليين ان الفلسطينيين هؤلاء سيبقون على عاتق البلدان المضيفة. ومن هنا تتضح أسباب الحديث المكثف عن التوطين في لبنان في الآونة الأخيرة.

وفي مفهوم الاسرائيليين للادارة الذاتية هذه، فقد يكون أصحاب المشاريع الاسرائيلية متأثرين بالتجربة التاريخية التي حصلت في بولونيا ما بين ١٥٥٠ و١٧٦٤.

فخلال تلك الفترة التاريخية الطويلة وافقت السلطات البولونية على انشاء لجنة لادارة شؤون اليهود منفصلة تماماً عن السلطة والادارة البولونية، والتجربة هذه عرفت تاريخياً باسم «فاعاد اربع أراتسوط» (Vaad Arba Aratsot) أي «مجلس البلدان الأربعة» وهي المناطق التي كان يقطن فيها اليهود. وبفضل ذلك النظام تمكن اليهود من ادارة مختلف شؤونهم الداخلية والحياتية والقضائية والدينية والأمنية، وذلك بمعزل تام عن الحكم البولوني. ولكن الأرض بقيت أرض بولونيا.

وهكذا، لن يكون لفلسطينيي الأراضي المحتلة، في أي حل معتمد في المخططات الصهيونية، الا صفة المقيمين وليس المواطنين. وهذا التمييز يخدم أهداف القيادات الصهيونية ويحل مشكلة خطيرة بنظرهم، مرتبطة بالعامل الديموغرافي المقلق. فاذا تم ضم الأراضي المحتلة ذات يوم الى اسرائيل، فان العنصر البشري والديموغرافي الفلسطيني لا يعود اذذاك سبب خلل في الميزان السكاني، باعتبار ان الفلسطينيين هؤلاء لن يحتسبوا في عداد مواطني اسرائيل، كل ذلك مع حفاظ الاقتصاد الاسرائيلي على الافادة من اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة الكلفة.

فاذا كان هنالك موقف اسرائيلي واحد بالنسبة الى وضع الأراضي المحتلة

والفلسطينيين، فما هي اذن الفوارق بين المتطرفين والموصوفين بالاعتدال؟ واذا تعمدنا استعمال تعبير «الموصوفين بالاعتدال» وليس المعتدلين، فلأن المفهوم التقليدي للاعتدال لا يمكن استعماله الا بكثير من الدقة والحذر لدى وصف التيارات السياسية الاسرائيلية.

فالموصوفون بالاعتدال هم الذين قاموا بالواقع بمعظم الحروب ضد العرب، باستثناء حرب ١٩٨٢ التي جرت في أيام حكومة الليكود بقيادة مناحيم بيغن. فهم الذين شنوا حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ وكانوا في مركز القيادة اثناء حرب ١٩٧٣. وان احتلال أراض عربية جديدة تم في عهود الحكومات الموصوفة بالمعتدلة. أضف الى ذلك ان عمليات تنظيم قمع الانتفاضة بصورة وحشية بدأت عندما كان اسحق رابين وزيراً للدفاع في الحكومة الائتلافية، وانه هو الذي أشرف شخصياً على تنفيذ عمليات القمع هذه. ولذلك، يصعب الاكتفاء بتعبير «المعتدل» عندما نتكلم عنه، علماً بأن له مع غيره من قيادات حزب العمل بعض الاتجاهات المعتدلة وانه على علاقة وثيقة مع الادارة الاميركية، وأركان الطائفة اليهودية الاميركية، وذلك منذ كان سفيراً لاسرائيل في الولايات المتحدة.

على انه في ما يعود الى تحديد الفرق بين المتطرفين والمعتدلين، فهنالك نقاط التقاء أهمها ان الفريقين يعتنقان العقيدة الصهيونية التي من أبرز مقوماتها على صعيد الدولة هو قانون العودة الذي يسمح لأي يهودي في العالم بأن يحصل على الجنسية الاسرائيلية بمجرد دخوله الى اسرائيل وطلب الافادة من أحكام هذا القانون، ثم ان الفريقين يرفضان قطعاً فكرة قيام دولة ثانية - فلسطينية بالأحرى - بين نهر الاردن والبحر.

لكن حزب العمل - وهو نواة الموصوفين بالاعتدال - يتميز بتمسكه بالمحافظة على حسن العلاقة مع الطائفة اليهودية الاميركية، ومع الادارة الاميركية. فهو يعتمد عليهما، وهما تعتمدان عليه من اجل تحقيق حل سلمي يحظى في الوقت ذاته بتأييد واسع من الرأي العام الاسرائيلي، وبقبول من الطرف الفلسطيني - العربي. ولكن الفريق الاسرائيلي هذا، أي حزب العمل بزعامة شمعون بيريز والتكتل النيابي المتحالف معه، مني بهزائم متوالية منذ سنة ١٩٧٧، وذلك على الرغم من تأييد الادارة الاميركية والطائفة اليهودية الاميركية المطلق والعلني له. ومنذ ذلك التاريخ، فانه يتخبط بأزمة داخلية تشل قدراته، ناهيك عن تصاعد المعارضة الشخصية ضد شمعون بيريز، واشتداد منافسة اسحق رابين له، الأمر الذي جعله يتردد ويتخوف من الاقدام على الخطوة اللازمة تحقيقاً للنقلة النوعية التي يتطلبها الحل العادل للقضية الفلسطينية.

فبعد ان هزم حزب العمل من تكتل ليكود في العام ١٩٧٧ ومن ثم في العام ١٩٨١، لم يحصل هذا الحزب في العام ١٩٨٤ إلا على تعادل نتج منه حكومة ذات رأسين متسمة بالعقم والجمود. وتكرر الأمر نفسه عام ١٩٨٨ ولكن مع فارق أساسي هو بروز

ملحوظ للأحزاب الدينية المتشددة التي حصلت على ١٨ مقعداً من اصل ١٢٠ مقعداً. والأحزاب الدينية هذه ما لبثت ان فجرت الأوضاع التي أدت الى الأزمة الأخيرة. وحلت الأزمة هذه بتأليف حكومة اسحق شامير ذات النزعة المتطرفة المتشددة، الأمر الذي اعتبر نقطة تحول أساسية في مسار الصراع الاسرائيلي - العربي.

أما الغموض والتردد اللذان تتسم بهما مواقف وطروحات حزب العمل وشمعون بيريز بالذات فتعود الى أسباب عدة نوضحها تباعاً.

أولا، ان في اسرائيل شبه توازن بين من يوصفون بالمعتدلين من جهة، والمتطرفين من جهة أخرى. فالنظام الانتخابي الاسرائيلي المعمول به منذ اعلان الدولة، أي النظام النسبي، لا يسمح بقيام أكثرية كافية وواضحة تحكم وتفرض خياراتها. وهذا عيب من العيوب العضوية التي تشوب النظام السياسي الاسرائيلي والتي تحكم عليه بالعقم والجمود، وتؤدي الى شرذمة القرار السياسي. وهذا ما يفسح في المجال للأحزاب الدينية والمتشددة، وان كانت صغيرة، بأن تتحكم بفرض القرار. لذلك، فان من يوصفون بالمعتدلين عليهم ان يأخذوا في الاعتبار في حساباتهم هذا العامل الأساسي والطاغي، وهو ما حمل، مثلا، شمعون بيريز على طلب التحالف مع هذه القوى على الرغم من انها معادية ونقيضة له اصلا. وذلك املا منه في الحصول على الأكثرية المطلوبة. ولا شك في ان هذه المحاولة فرضت عليه التراجع عن مواقف وطروحات معتدلة في سبيل اجتذاب تأييد الأحزاب الصغيرة المتطرفة، ومع ذلك فقد فشلت محاولته. ومن ناحية ثانية، ان حزب العمل الذي كان يضم الوجوه الرئيسية في الحركة الصهيونية والذي تولى الحكم منفرداً منذ سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٧٧، ما زال يدفع ثمن التآكل الناتج من طول استمراره في السلطة. ويحمله الرأي العام الاسرائيلي مسؤوليات عدة منها تقصيره في ايجاد الحل السلمي المناسب أيام توليه السلطة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وحصول مجمل الاضطرابات التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي. وهذا ما يحول دون اقدامه على المجازفة بمبادرات قد لا تحظى بعد بتأييد شعبي واسع، ومن شأنها ان تزيد في اضعافه.

ومن جهة ثالثة، ان اتفاق كمب ديفيد شكل ضربة أساسية لمن يوصفون بالمعتدلين في اسرائيل. لأنها برهنت ان بامكان المتطرفين - أمثال مناحيم بيغن - تحقيق الحلول المرجوة من الموقع المتطرف، في حين ان الموصوفين بالاعتدال فشلوا في ذلك طوال ثلاثين سنة ونيف. ولعل ذلك رسخ في أذهان البعض في اسرائيل وفي الجاليات اليهودية في الشتات، مقولة أن العرب لا يفهمون الا لغة العنف والتصلب والتطرف. وان الحل يكمن في الاعتماد على المتطرفين وليس على المعتدلين من اجل التوصل الى السلام في المفهوم الاسرائيلي الذي هو في الواقع بمثابة استسلام عربي. ولهذا السبب ولغيره، لسنا في صدد التوسع فيه الآن، فأننا كنا ولا نزال من الذين يقولون بأن

اتفاق كمب ديفيد كان شديد الضرر ومسيء جداً لمسيرة السلام العادل الحقيقي في الشرق الاوسط.

اما المتطرفون فأن طروحاتهم المتشددة تضعهم أكثر فأكثر امام الطريق المسدود وتؤدي الى عزلهم عن غالبية يهود الشتات. فالتطورات المختلقة، خصوصاً في ما يعود منها الى استمرار الانتفاضة وتفاقمها، وردود الفعل لدى يهود الشتات وفي اوساط الادارة الاميركية، وتأثير الانتفاضة السلبي على عملية اليهود السوفيات، كل ذلك لا بد ان يدفع حكومة شامير المتطرفة نحو اعتماد حلول جذرية، اذذاك لا يعود مستبعداً افتعال مناخ يؤدي الى عملية طرد جماعي للفلسطينيين من اسرائيل والأراضي المحتلة، وهي عملية تتصل بما يسمى بالخيار الاردني، أي ان يصبح الاردن هو وطن جميع الفلسطينيين. هل هناك من حل؟

ما هي سياسة الأسوأ بالنسبة الى اسرائيل؟

من الواضح ان الفئات المتطرفة في اسرائيل لا تفكر بأي حل، وذلك لسبب بسيط هو ان هذه الفئات تعتقد بأن أي تسوية حتى تلك التي تبدو لمصلحة الدولة العبرية، ستؤدي في نهاية المطاف الى تدمير هذه الدولة وزوالها.

وفي الواقع فان أي تسوية سلمية ستؤدي بالضرورة الى بقاء عرب اسرائيل وفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة على الأراضي التي يقيمون فيها حالياً. وهذا هو جوهر المشكلة في نظر أعداد متزايدة من الاسرائيليين المصابين بالتشوش، نتيجة للدعاية المكثفة التي تقوم بها الفئات المتطرفة.

ذلك ان نسبة التوالد العالية جداً بين الفلسطينيين قد أدت على سبيل المثال الى ارتفاع عدد عرب اسرائيل من أقل من ٢٠٠ الف سنة ١٩٤٩ الى اكثر من ٧٥٠ الفاً اليوم، بمجرد التزايد السكاني الطبيعي. وبذلك يكون عدد عرب اسرائيل قد تضاعف اربع مرات خلال اربعين عاماً، وتزايد مرتين خلال العشرين سنة المنصرمة. فاذا احتسبنا عرب اسرائيل من دون غيرهم، فان اعداد هؤلاء ستقارب الـ٣ ملايين نسمة سنة ٢٠٣٠، أي بعد أربعين عاماً من الآن.

ويعتبر عدد كبير من الاسرائيليين ان واقعاً مثل هذا هو امر لا يطاق لأن اسرائيل ستفقد في نهاية المطاف طابعها كدولة يهودية، ناضلت الحركة الصهيونية في سبيلها منذ قرن ونيف. وتتحول بالتالي الى دولة ذات قوميتين يذوب فيها العنصر اليهودي لا محالة. واذا اضفنا الى عرب اسرائيل فلسطينيي الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ والذين يبلغ عددهم الآن ١،٩ مليون نسمة وهو عدد سيتجاوز الـ٧ ملايين بعد اربعين عاماً وفقاً لقواعد الحساب نفسها، فأن عدد الفلسطينيين المقيمين داخل حدود ما يسميه الصهاينة «ارض اسرائيل» اي اسرائيل الحالية والاراضي المحتلة، سيرتفع الى عشرة ملايين نسمة، دون احتساب اعداد الفلسطينيين في الخارج اي في لبنان وسائر البلدان العربية

والبلدان الاخرى. وحتى ان قسمنا الرقم الى نصفه فقط واحتسبنا ٥ ملايين فلسطيني لا غير، يتضح لنا ان مئة او مئتي الف من اليهود السوفيات عاجزون عن تصحيح المعادلة.

«حصان طراودة» هذا، لن يجازف الاسرائيليون بأي حال بتحمل بقائه، وهم يعتبرونه بمثابة «القنبلة الديموغرافية». لذلك فانهم ينشدون حلاً آخر حاسماً هو طرد عرب اسرائيل او في الأقل القيام بتخفيض جذري لاعدادهم، كما حصل سنة ١٩٤٨. وان حلاً كهذا، يطال فلسطينيي اسرائيل والاراضي المحتلة على السواء، اصبح معقولاً في نظر عدد متزايد من الاسرائيليين. لكن مثل هذا الحل لا يمكن تنفيذه «على البارد»، وسط اوضاع طبيعية وفي مناخ من الانفراج. لذلك كان المتطرفون الاسرائيليون يجدون الحاجة ماسة لتعكير الاوضاع وجعل حدة التوتر في المنطقة ترتفع بغية افتعال اجواء مؤاتية لتبرير عدوانهم المخطط له.

وكان تكوين الحكومة الحالية التي تجمع العناصر الأكثر تطرفاً، والتي تضم احزاباً تطالب رسمياً بطرد الفلسطينيين، ناهيك عن البرنامج المتطرف لهذه الحكومة، وعن تنظيم هجرة كثيفة لليهود السوفيات هو في ذاته عنصر تصعيد وتوتر، على الرغم من بعض التصريحات المهدئة التي صدرت كرد على ردود الفعل القلقة التي ظهرت هنا وهناك على المستوى الدولي. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بدأت تستغل تحذيرات الرئيس صدام حسين الشديدة اللهجة التي أدلى بها نتيجة لاستفزازاتها المتواصلة في محاولة لاظهار اسرائيل وكأنها تواجه خطراً مميتاً، ولتعبئة يهود الشتات مجدداً من حولها وكسب عطف الرأي العام العالمي، على غرار ما حصل في عملية افتعال الاجواء التي أدت الى عدوان حزيران ١٩٦٧.

وبسبب هيمنة اللوبي الصهيوني على مختلف اجهزة الاعلام الغربية، لم تنفع المحاولات العراقية آنذاك لتوضيح التحذيرات والقول بأن العراق ليس هو الذي يطلق التهديدات ويعرّض السلام للخطر، وانما المسؤولون العراقيون يكتفون فقط بالرد على تهديدات اسرائيل التي هي المسؤولة عن نشوء حالة التوتر والاعداد لعملية حربية.

وجاءت العملية العسكرية العراقية في الكويت، لتعطي اسرائيل الفرصة المنشودة التي تمكنها من تنفيذ مخططاتها، وفي طليعة ذلك، ما اصطلح على تسميته «بالخيار الأردني». اذ فيما كان هذا الخيار يعني في الأساس اقامة كونفدرالية اردنية - فلسطينية تتم بالوسائل السلمية تحت سيطرة الملك حسين فقد اصبح من الواضح الآن ان المخطط الاسرائيلي يقضي باستعمال الوسائل العنفية لترحيل السكان العرب في الاراضي المحتلة الى الاردن. وقد تجري العملية هذه المرة على حساب الملك حسين بهدف تأمين وطن بديل للفلسطينيين خصوصاً وان الاسرائيليين يرون انه بنجاح الاصوليين الاسلاميين غير المتوقع في الانتخابات الاخيرة اصبحت الظروف ملائمة لضعضعة النظام الاردني واذكاء التناقضات التي تفرّق بين مؤيدي منظمة التحرير ومؤيدي الاصوليين داخل الصفوف الفلسطينية. من هنا نفهم الحملات الاسرائيلية

البالغة العنف ضد الملك حسين شخصياً وتوقع سقوطه وزوال نظامه.

وقد أدى فرز المواقف العربية بعد العملية العسكرية العراقية في الكويت، من خلال التعاطف الفلسطيني والاردني مع العراق، وبعد التعبئة الدولية المنقطعة النظير ضد العراق، الى توفير المزيد من المبررات والفرص لاسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية نهائياً.

وما يزيد في هذه الفرص بالنسبة الى اسرائيل، هو انهيار الصف العربي انهياراً خطيراً، وقيام حالة من الانقسام والشرذمة العربية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. فالتآلف الذي كان قائماً بين مصر والعراق في الحرب العراقية – الايرانية سقط، وتصدع كذلك التعاطف والتضامن التقليديان اللذان كانا قائمين بين دول الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية اجمالا واللذان كانا يشكلان دعامة اساسية للمقاومة الفلسطينية. ولا شك ان هذه الحالة تؤدي الى فقدان المناعة والقدرة لدى العرب على مواجهة الاستحقاقات المصيرية، وتفويت الفرص بالوصول الى حل سلمي عادل، بل بالعكس، ان ذلك يعرضهم لخطر الحلول الاستسلامية والمفروضة.

وللمرة الأولى منذ تاريخ قيام اسرائيل في المنطقة وتاريخ النزاع العربي – الاسرائيلي، ليست اسرائيل طرفاً مباشراً في الصراع الحالي. وان اسرائيل تشهد كيف ان اعداءها يمزق بعضهم البعض، وان احلامها في صدد ان تتحقق من جراء هذا الوضع العربي البائس. وهنالك اسرائيليون عديدون يعتبرون ان الحالة هذه هي بمثابة المعجزة التي ستمكن اسرائيل من بلوغ اهدافها الصهيونية. فمن بين هذه الاهداف الثابتة والتقليدية ليس فقط محاربة التيارات العربية الوحدوية، ومحاولة ضرب التضامن العربي وتفكيك الصفوف العربية، بل ايضاً تفجير التناقضات فيما بين الدول العربية وداخل كل منها. بحيث يؤدي ذلك الى ضعضعتها وتفتيتها، بصورة لا تختلف عما هو حاصل الآن يا للأسف في لبنان. وبذلك تتفكك مختلف البنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث تجد اسرائيل نفسها محاطة بزنار من الدول المصابة بالاضطرابات المستمرة، او بتعبير آخر، بنوع من «الضاحية» الشاسعة التي لا تعود تشكل اي خطر على اسرائيل. وهذا يؤدي الى جعل هذه الدول في حالة التبعية لاسرائيل على جميع الصعد، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي.

وتجدر هنا اشارة هامة جداً وهي ان اسرائيل، خلافاً لكل التصورات والاعتقادات، تراهن على تنامي الحركات الاصولية الاسلامية في البلدان العربية والاسلامية. ذلك انه ما دامت اسرائيل تواجه حركة تحرر وطني لا طائفية من نوع تقليدي، وتحظى بقدر ملموس من التعاطف معها في العالم، خصوصاً منذ اندلاع الانتفاضة، فانها كانت مرغمة على منازلة هذا الخصم الخاص بها وجهاً لوجه. وكان هذا مدعاة قلق في اسرائيل لان التاريخ يعلمنا بأن حركات التحرر الوطني تنتصر بالنتيجة، ولا محال، الا بالوصول الى ما تسعى اليه.

ولكن الاوضاع تتغير بصورة كاملة من وجهة نظر اسرائيل اذا اتخذت حركة المقاومة طابعاً دينياً متزايداً واستمر التيار الاصولي الاسلامي في تناميه داخل البلدان العربية، وكان ذلك قد بدأ يظهر بعد النجاحات الملحوظة التي حققها هذا التيار في انتخابات الاردن والجزائر.

ذلك ان النزاع يفقد آنذاك طابع «التحرر الوطني» ليصبح جزءاً من الحركة الاصولية الاسلامية الشاملة التي لا تقيم وزناً لمفاهيم الوطن والقومية العربية. ويصبح النزاع آنذاك نزاعاً دينياً يخدم مصلحة المتطرفين الاسرائيليين الذين سيصورون أي تنازل يرغمون على تقديمه وكأنه تنازل من اليهودية لمصلحة الاسلام، مما سيحمل يهود العالم على اعتبار ذلك نوعاً من الانتحار ويلزمهم على التضامن مع المتطرفين الاسرائيليين، ويجعل دول العالم تتفهم اسباب رفض اسرائيل للتسوية، بحجة ان ذلك قد يعتبر تنازلاً من اسرائيل للتيار الاسلامي المتطرف.

ثم ان اختراق الحركة الاصولية الاسلامية للحلبة وتحقيقها النجاحات المتوالية كان من شأنه ان حول هذه الحركة من ظاهرة محدودة او اقليمية الى احدى القضايا الاساسية في عصرنا هذا.

وان اسرائيل بمحاولتها تصوير المقاومة الفلسطينية كأنها اصبحت وجهاً من الحركة الاصولية الاسلامية، فانها بذلك تزيل عن كاهلها حملاً ثقيلاً كانت تحمله بمفردها، وتجعل المجموعة الدولية بأسرها تشاركها في حمله. ولا تعود القضية الفلسطينية آنذاك، كما كانت عليه حتى الآن، مشكلة خاصة باسرائيل من دون سواها من الدول.

وجاءت مظاهرات التأييد للعراق من المقاومة الفلسطينية التقليدية والاسلامية معاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلا عن مظاهرات التأييد الاسلامية الاصولية في بلدان عربية عدة، لتعزز الخطة الاسرائيلية هذه وتساعد على ترسيخها في الرأي العام العالمي، بفضل الهيمنة الصهيونية على وسائل الاعلام الغربية.

لهذه الاسباب كلها تبقى المقاومة الفلسطينية كما عرفناها هي عدو اسرائيل الاول، الذي ينبغي الخلاص منه بأي ثمن، وذلك على الرغم من موجة القلق الكبيرة التي يحدثها في اسرائيل نمو التيار الاصولي الاسلامي داخل الاراضي المحتلة، بل في صفوف عرب اسرائيل بالذات.

بكلام آخر، ان المتطرفين الاسرائيليين مستعدون لتنفيذ سياسة الأسوأ، ولركوب المخاطر الأشد، بهدف تحقيق مآربهم. وهذه الذهنية ليست جديدة في التاريخ اليهودي. فلقد كتب اسحق باشفيس سنجر، الحائز على جائزة نوبل للآداب على اعماله المكتوبة باليديش: «لقد كان الشعب اليهودي خلال كل تاريخه مدفوعاً بنزعة انتحارية».

وفي الواقع فأن اول من اطلق شعار «عليّ وعلى اعدائي يا رب» في التاريخ هو شمشوم الذي اختار الموت بدك عواميد الهيكل بحيث تنهار فتقضي عليه وعلى اعدائه

في آن. ونحن نعلم جميعاً ما حدث في «مسادا» سنة ٧٣ ميلادية حيث فضل اليهود المحاصرون داخل القلعة الانتحار بدلاً من أي حل آخر.

هذه الصورة تبدو قاتمة بمقدار ما هي واقعية. وهذا الوضع الذي يبدو انه يخدم مصالح اسرائيل ومخططاتها، الا انه من المؤكد ان يكون ثابتاً ونهائياً.

فالخلافات العربية، مهما بلغت درجة حدتها وخطورتها، فهي ليست لا جديدة ولا استثنائية في التاريخ العربي. وفي الوقت ذاته، مهما طالت، فهي تبقى عابرة ومرحلية. فالصفوف العربية تتوحد في النتيجة حتماً، لجبه الاخطار والتحديات. وان العرب الذين يلعبون أكثر فأكثر دوراً رئيسياً على الساحة الدولية، بفضل تزايد عددهم المستمر وموقعهم الجغرافي، هم شعب حي وفتي، فيه من قوة الاندفاع والحيوية ما يؤهله لتخطي مختلف انواع الشرذمة والانقسام والتفتت. وليس ادل على ذلك من المثل الذي قدمته وتقدمه الانتفاضة يومياً، والذي يعطي نموذجاً للصمود العربي ولرفض اليأس والاستسلام، وليس لفلسطينيي الاراضي المحتلة العزل، في وقفتهم تلك، الا عزيمتهم وارادتهم الراسخة وروحهم الوطنية الحية.

النظام الدولي الجديد

ومن جهة اخرى ان احداث الخليج الحالية اظهرت ان هنالك نظاماً دولياً جديداً بدأت ملامحه تترسخ. وهو نظام يقوم على التوافق والتعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية. وان الوضع الحالي المتفجر في الخليج يشكل اول مناسبة حقيقية لامتحان جدية وفعالية سياسة التقارب والتعاون هذه التي انتهجها العملاقان في الآونة الاخيرة. اذ ان العالم قد اعتاد، منذ اندلاع الحرب الباردة ابتداء من السنة ١٩٤٦ وحتى الامس القريب على وجود نظام ثنائي دولي تصادمي نتج عنه تفاقم الازمات والصراعات بدلا من تهدئتها ومعالجتها سلمياً. فانقسم العالم الى معسكرين متعاديين، وهذا ما أدى الى حروب عدة ابرزها حرب كوريا وحرب فيتنام. وتعرضت دول عدة الى التقسيم والتفكك نتيجة لهذه السياسة المتشنجة والمتعنتة.

لم يخطر في بال احد ان هذا الوضع الذي بدا انه ثابت ودائم الى درجة اصبح معها بمثابة «الطبيعي» يمكن ان يتغير ويتبدل. وعلى هذا الاساس بنيت جميع السياسات وارسيت جميع التحركات والتصرفات الدولية. فقد ترسخ في اذهان الكثير من المسؤولين في معظم الدول قناعة بأن اقدامهم على أي تصرف او مغامرة من شأنه اذا ووجه على الصعيد الدولي بمعارضة من فريق معين، ان يحظى حتماً في المقابل بتأييد من الفريق الآخر. وكان هذا الوضع يؤدي الى توازن يجمد الازمة، وذلك لمصلحة المسؤول عن تفجير الاوضاع.

واذا بالتحول الجذري في العلاقات الدولية، وانتهاج سياسة تقارب وتعاون جديدة

وعميقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يقلبان المقاييس المألوفة رأساً على عقب. وقد كان هنالك الكثيرون ممن استغربوا حدوث ذلك واعتبروه امراً عابراً، وخروجاً على الثوابت المتعارف عليها. لكن غاب عن ذهن هؤلاء انه غداة الحرب العالمية الثانية، كانت نية الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً، انشاء نظام دولي يحول نهائياً دون قيام حروب تستعمل فيها وسائل ابادة جماعية وتهدد البشرية بأسرها بالفناء.

وجاء تأسيس منظمة الامم المتحدة ليجسد رغبة دولية مشتركة بين الدول الكبرى خصوصاً، في سبيل التعاون ومعالجة النزاعات، والحؤول دون تدهور الاوضاع واللجوء الى السلاح وسياسة العنف واندلاع الحروب.

لكن، بكل اسف، سرعان ما تحولت الامم المتحدة الى امم مختلفة ومتصارعة بسبب الحرب الباردة والانقسام الدولي. ولم تعد منظمة الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية قادرة على القيام بالدور الذي انشئت من أجله.

اما الآن، وللمرة الاولى منذ خمس واربعين سنة، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد جميع الدول الكبرى التي تضم معاً جميع الحلفاء السابقين والاعداء السابقين أي المانيا واليابان تجمع على ارادة قاطعة للتخلي عن سياسة الحرب الباردة ولجم الصراعات الدولية، والعودة الى روح التعاون والتفاهم التي كانت سائدة لدى انشاء منظمة الامم المتحدة بغية ايجاد حلول سلمية للمشاكل الطارئة.

وهذا ما يشكل في ايامنا هذه فرصة تاريخية لارساء السلام في العالم، والذي من دونه يصبح مصير البشرية محتوماً بالفناء لا محالة نظراً الى كثافة وسائل الابادة الجماعية وانتشارها، وبذلك نشهد ولادة جديدة لمنظمة الامم المتحدة بالروح التي من اجلها انشئت غداة الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الاطار يجب ان نضع التحرك الدولي والتعبئة الشاملة الفورية والفريدة من نوعها التي جئنا على ذكرها آنفاً، والتي تبعت لا بل رافقت عملية دخول القوات العراقية الى الكويت، وذلك من اجل انسحاب القوات العراقية والعودة الى الوضع السابق، والتوصل الى حل المشاكل العالقة بطريقة سلمية.

ومما تقدم يتبين لنا ان هنالك مستجدات ايجابية في العلاقات الدولية، وارادة واضحة وقوية لفرض الحلول السلمية، والوقوف في وجه الخيارات العسكرية، وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي.

وبالتالي، اذا كانت اسرائيل تعتقد ان بوسعها استغلال الوضع الحالي المتفجر في المنطقة من اجل تحقيق مآربها، فعليها ان تدرك ان النظام الدولي الجديد هذا لا بد ان يطبق عليها هي ايضاً. فعندما نلاحظ ما حصل من تعبئة دولية شاملة من اجل تنفيذ قرار واحد لمجلس الامن والدفاع عن حقوق الشعب الكويتي وحقه في تقرير مصيره والمحافظة على كيانه. لم يعد من المنطقي والجائز السكوت ازاء استهتار اسرائيل

ورفضها تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن، التي تعد بالعشرات، ورفضها الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه المشروعة وبحقه في تقرير مصيره. ولا يجوز بالتالي لهذا الخلل ان يستمر، سيما وان جميع الصراعات والحروب والاضطرابات والثورات في المنطقة منذ اربعين سنة ناتجة من المشكلة الفلسطينية وتفاعلاتها. فلا يمكن للاستقرار والسلام ان يحلا في المنطقة، ما دامت القنبلة الموقوتة هذه، اي المشكلة الفلسطينية باقية معلقة ومن دون حل. ولا شك ان المجموعة الدولية، بعد انتهاء ازمة الخليج الحالية، ستنصرف الى معالجة المشكلة الفلسطينية معالجة جذرية وبالعمق، بغية التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية.

وان للولايات المتحدة الاميركية الدور الاساسي لحمل اسرائيل على القبول بالحل المنشود، ويصعب جداً على الادارة الاميركية، ان لم تحظ بتأييد ودعم الطائفة اليهودية الاميركية، ودعم الطوائف اليهودية في الشتات تحقيق ذلك، ونفهم هنا، اهمية الاسهام التاريخي المنتظر الذي يقع على عاتق يهود الشتات وخصوصاً الطائفة اليهودية الاميركية. وان الوضع الحالي البالغ الخطورة في منطقة الخليج يقضي بتجنب المواجهة العسكرية، في اسرع وقت ممكن، لان الاسلحة التي يمكن ان تستعمل، من جانب او من آخر، هي اسلحة ابادة جماعية، وذلك للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولذلك، لا بد من تضافر جميع الجهود، في سبيل تجنب الكارثة.